جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مستقبل البناء الأوربي في ظل إستراتيجية "التوسيع/التعميق"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعدادالطالب:
صابر بن عباس

إشراف الأستاذ الدكتور:
مصطفى بخوش

اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيساً
مصطفى بخوش	أستاذ محاضر-ب-	مشرفاً ومقرراً
		مناقشاً

السنة الجامعية: 2016-2017

شكـــر وعـرفان

الحمد والشكر أولا لله تعالى على منته وفضله وتوفيقه في إتمام هذا العمل

الشكر الجزيل لأستاذي الفاضل مصطفى بخوش على كل ما بذله من جهد ووقت وكل ما منحه لنا من توجيه وثقته ودعم

الشكر إلى كل أساتذتي وزملائي في قسم العلوم السياسية

إلى كل من ساهم في إكمال هذا العمل من قريب أو من بعيد

كل الحب والاحترام

الإهـــداء

إلى أمي وأبي.....كرما وعطاء

إلى زوجتي وابني يوسف.....حبا ووفاء

إلى كل أفراد أسرتي .....عرفانا وشكرا

إلى الأصدقاء والزملاء..... كل باسمه

أهــدي هـذا العمل المتـواضع عرفانا مني لهم على مـا بذلوه لأجلي

مقدمة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد العالم موجة من عمليات التكامل، ميزت فترة ما بعد الحرب عن غيرها خاصة بعد فشل هيئة الأمم في القضاء على الصراعات والحروب ونشر السلم والأمن الدوليين، مما دعا الكثير من الدول إلى انتهاج المسار التكاملي كأحد الحلول لإنهاء الحروب والصراعات، وظهرت العديد من محاولات التكامل على غرار اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، إلا أن الكثير من هذه المحاولات باءت بالفشل ولم تحقق الأهداف التي تأسست من أجلها، على عكس التجربة الأوربية التي اعتبرت من بين أنجح التجارب التكاملية على الإطلاق نظرا لما حققته وتحققه من انجازات، لم تنحصر في الجانب الاقتصادي فقط بل تجاوزته إلى العديد من الميادين الأخرى الاجتماعية وحتى السياسية وذلك من خلال الاعتماد على تطبيق استراتيجية مهمة مبنية على ثنائية التوسيع/التعميق وذلك من خلال:

- اعتماد استراتيجية الدمج وفتح الباب أمام الدول الطامحة للاندماج ومساعدتها على مواكبة المسيرة التكاملية.
- الانطلاق من القضايا الصغرى والجزئية إلى القضايا الكبرى والاستراتيجية.

غير أن التطورات الحاصلة على المستوى العالمي والمستوى الأوروبي خاصة، من تنامي القوى ذات النزعة الانفصالية وصعود اليمين المتطرف إلى السلطة في العديد من الدول المحورية في البناء الأوربي وكذلك الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالاتحاد ونتائج الاستفتاء البريطاني الذي صوت للانفصال، كل هذه التحديات تجعلنا نتساءل عن مستقبل هذا الاتحاد في ظل تطبيق هذه الاستراتيجية وما هي السيناريوهات المحتملة لهذا المستقبل، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

ـ ما هي مضامين استراتيجية "التوسيع/التعميق" التي يتبناها الاتحاد الأوربي، وما هي مآلاتها؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح **الفرضيات** التالية:

1. **تطرح إستراتيجية "التوسيع/التعميق" مسارا تكامليا يجمع بين الكم والكيف في بناء الاتحاد الأوربي.**
2. **تحمل إستراتيجية "التوسيع/التعميق" فرصا أكبر لنجاح مسار التكامل الأوربي بفعل التزامن بين عمليات التوسيع وعمليات التعميق التي تحملها هذه الإستراتيجية.**
3. **تفرض إستراتيجية "التوسيع/التعميق" تحديات ومخاطر على مسار التكامل الأوربي بفعل التناقض الحاصل بين عمليات التوسيع وعمليات التعميق.**

<u>أسباب اختيار الموضوع:</u>

أ/ الأسباب الذاتية:

- الميولات الشخصية لدراسة مواضيع العلاقات الدولية خصوصا ما تعلق بالنماذج الناجحة في مجال التكامل والاندماج.
- الرغبة في البحث عن سر نجاح التجربة التكاملية الأوربية وصمودها أمام الأزمات المتتالية التي مرت بها.

ب/ الأسباب الموضوعية:

- الجزائر معنية بشكل مباشر بالتطورات التي تحصل في الضفة الشمالية للمتوسط إيجابا وسلبا وهو ما يستدعي منا متابعة فهم واستيعاب ما يحدث فيها للاستفادة منها بشكل يسمح لنا بمواكبتها واستثمارها بما يخدم مصالحنا الوطنية.
- رغبة التعمق في دراسة مراحل التكامل الأوروبي دراسة تحليلية من خلال التركيز على الجوانب النظرية والتقنية في كل مراحله التي مر بها، واستخلاص النتائج العلمية والاستفادة منها في مسارات التكامل المغاربية.

- البحث في مفهوم إستراتجية التوسيع والتعميق المتبعة من طرف دول الاتحاد وطرق ومراحل تطبيقها.

أ/ الأهمية العلمية:

– الإحاطة المعرفية بإستراتيجية التعميق والتوسيع التي اتبعها الاتحاد الأوروبي.

– التمييز بين إستراتيجية التعميق وإستراتيجية التوسيع.

– التنبؤ بمستقبل البناء الأوروبي في ظل التحولات الدولية الجديدة.

ب/ الأهمية العملية:

– استثمار النتائج المتحصل عليها في خدمة التكامل العربي من خلال معرفة نقاط القوة واستغلالها ومعرفة نقاط الضعف وتقويتها من أجل محاكاة التجربة التكاملية الأوربية وتحقيق وحدة عربية.

حدود الدراسة:

أ/ الحدود الزمانية:

من التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية في 18 أبريل سنة 1951 في العاصمة الفرنسية باريس، إلى يومنا هذا مع التنبؤ بمستقبل الاتحاد الأوروبي.

ب/الحدود المكانية:

الحدود المكانية لهذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لمنطقة الاتحاد الأوروبي ومنطقة شرق أوروبا.

أدبيات الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع التكامل وخاصة التجربة التكاملية الأوروبية، نجد أن الكثير من الباحثين كتبوا في هذا الشأن، غير أن معظم هذه الدراسات كانت عبارة عن دراسات تاريخية ترصد محطات هذا التكامل، دون التركيز على الاستراتيجيات المتبعة من قبل الاتحاد الأوروبي لتحقيق هذا التكامل، ومن الدراسات التي اهتمت بإستراتيجية التوسيع والتعميق نجد:

1. أمحمد بن زايد، **توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية:رهانات وآفاق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2007. حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على جزئية التوسيع في الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية من خلال دراسة رهانات وأفاق هذا التوسع، فنجد أن الباحث ركز على دراسة الموضوع من زاوية واحدة هي إستراتيجية التوسيع ولم يدرسه من الزاوية التعميق.
2. مجموعة من الدراسات لباحثين غربيين متوفرة على شكل مقالات أهمها:

- G Casasus, La **dialectique entre élargissement et approfondissement de l'union européenne**, (2013).
- Richard Stock, **La tension entre l'élargissement et approfondissement de l'union européenne**, (Center Schuman ,2012).

هذه الدراسات مهمة وتعالج الموضوع المطروح من الزاويتين التوسيع والتعميق، لكنها لم تتعمق في دراسة الإستراتيجية من خلال تبيان أهم المراحل التي مرت بها، وأهم الصعوبات والعراقيل التي واجهت الاتحاد الأوروبي أثناء تطبيقها، كما أنها تدرس الموضوع من زاوية نظر غربية، فيما ندرسه نحن من زاوية عربية.

مقتربات الدراسة:

تم اعتماد المقاربة الوظيفية (التقليدية/الجديدة) في دراسة التجربة التكاملية الأوربية لأنها تعتبر الأساس النظري لهذا التكامل وذلك من خلال التركيز على التعاون الوظيفي في الميادين التقنية ثم الانتشار إلى ميادين أخرى أكثر أهمية، فالتكامل حسب هذه المقاربة هو نتاج مسار مرحلي وتراكمي في آن واحد ينطلق من التعاون في القضايا الصغرى والتقنية ليتطور حسب المصلحة المشتركة إلى تحقيق تعاون في مجالات أكثر أهمية تصل إلى مرحلة التوحيد السياسي.

مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتحليل جميع العوامل والظروف التي أحاطت بقيام الاتحاد الأوروبي وتطوره المرحلي وصولا إلى أسباب نجاح هذه التجربة الوحدوية والتحديات التي تواجهها.

التاريخ: كأداة من خلال تتبع محطات نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي والوقوف على المحطات التاريخية المهمة لتوسيعه وكذا تعميقه.

تحليل المضمون: كأداة لتحليل وفهم الإعلانات والاتفاقيات الأوروبية واستخلاص النتائج المستفادة منها.

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهناها أثناء البحث، نقص المادة العلمية التي تخدم الموضوع مباشرة، وكانت الدراسة المستقبلية هي أصعب جزء في هذه الدراسة لأنها تتطلب رصد لكل الظروف المحيطة بالظاهرة وربط الأسباب ببعضها من اجل استخلاص النتائج والسيناريو المتوقع.

الخطة المتبعة:

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، حيث قمنا في المبحث الأول بقراءة في نظريات التكامل والاندماج التي تبناها الاتحاد الأوربي من خلال التركيز على النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة في المطلب الأول، ثم تطرقنا في المطلب الثاني إلى النموذج الأوربي في التكامل الوظيفي حيث قمنا بإسقاط أهم افتراضات هذه النظرية على التجربة التكاملية الأوروبية، أما المبحث الثاني فكان بعنوان مفهوم إستراتيجية التوسيع/التعميق حيث تطرقنا فيه إلى مفهوم التوسيع في المطلب الأول، ثم مفهوم التعميق في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث ناقشنا التقاطعات بين التوسيع والتعميق.

أما في الفصل الثاني فقد قمنا بدراسة تطبيقات إستراتيجية التوسيع/ التعميق في التكامل الأوروبي حيث قمنا في المبحث الأول بتتبع مراحل تطبيق إستراتيجية التوسيع/التعميق، من خلال المطلب الأول مراحل التوسيع ثم المطلب الثاني مراحل التعميق، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى صعوبات وعوائق تطبيق الإستراتيجية، وقسمناها إلى مطلبين المطلب الأول صعوبات ذات طابع سياسي والمطلب الثاني صعوبات ذات طابع اقتصادي.

الفصل الثالث جاء عبارة عن دراسة مستقبلية، سيناريوهات مستقبل الاتحاد الأوربي، وضعنا فيه ثلاث سيناريوهات محتملة، في المبحث الأول السيناريو الإتجاهي الذي يتوقع بقاء الوضع على حاله،

المبحث الثاني سيناريو الفشل الذي يتوقع فشل المشروع وتعطله، أما المبحث الثالث سيناريو النجاح يتوقع نجاح التجربة التكاملية مستقبلا.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

المبحث الأول:قراءة في نظريات التكامل والاندماج التي تبناها الإتحاد الأوروبي.

تعتبر النظرية الوظيفيةFunctionalism Theoryمن بين الإسهامات الفكرية التي عالجت عبر أطروحاتها المتعددة قضية التكامل الإقليمي مثلما هو الحال بالنسبة للنظرية الفدرالية ونظرية الاتصالات، ولكن على الرغم من اشتراك هذه النظريات الثلاث في وحدة الموضوع محل خطابها، إلا أن الاختلاف بينها يعتبر اختلافا شاسعا، ففي حين تبدو الفدرالية وكأنها نظام للحكم ويبدو مدخل الاتصالات خاليا من الجوانب الواقعية للتكامل، تضطلع النظرية الوظيفية على نحو انفرادي بتقديم افتراضات قابلة للتطبيق العملي التي قد تساهم في إحداث عمليات تكاملية بين الوحدات السياسية إذا توافرت لها الشروط اللازمة ،وبأطروحاتها التي تجنح نحو جوانب علمية وموضوعية تقترب الوظيفية من إعطاء الباحثين في مجال العلاقات الدولية أداة منهجية جديرة بالملاحظة للدراسة النظرية والتجريبية الخاصة بالتكامل.[1]

ولهذا سوف نركز في هذا المبحث على دراسة أهم افتراضات النظرية الوظيفية التقليدية والحديثة وإسهاماتها في مجال التكامل الإقليمي وذلك نظرا لارتباطها بالتجربة التكاملية الأوربية من خلال التركيز على أهم أفكار منظريها والمفاهيم الأساسية التي ترتكز عليها في تفسير عملية التكامل. وإسقاطها على العملية التكاملية الأوربية من خلال التركيز على أهم الأفكار التي تبناها الاتحاد الأوربي من أجل الوصول إلى ما هو عليه حاليا.

المطلب الأول: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة.

تتميز النظرية الوظيفية بأنها مستقاة من خلال واقع الحياة الدولية وليس من نسج خيال المساهمين فيها فقد تم طرح هذه الأفكار من خلال معاينة وتحليل العلاقات الدولية التي سادت فترة طويلة من الزمن

(1) عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي والإقليمي**،(ليبيا:جامعة قاريونس،2008)،ص101.

بين الدول الأوروبية، وقد وصلت إلى نتيجة مفادها أن الأسلوب الوظيفي هو الأسلوب المؤمن للعلاقات السلمية بين الدول والمحقق للرفاه الاقتصادي.

وهذه الميزة التي صاحبت أطروحات الوظيفية ساهمت في أن يطرح في مدرستين مختلفتين وهما المدرسة الكلاسيكية والمدرسة المطورة.

. النظرية الوظيفية التقليدية:

لقد تأثرت النظرية الوظيفية في ثوبها الكلاسيكي بالأحداث التي جرت على المستوى العالمي والتي قادت علاقات الدول إلى حربين عالميتين مدمرتين وبالتالي فقد جاءت افتراضاتها الرئيسية متسمة بالطبيعة العالمية التي تنادي بضرورة قيام العمل الوظيفي المشترك كطريق أمثل للسلام والنهوض بالإنسانية إلى أحوال أخرى تنتهي فيها النعرات القومية والشكل التقليدي للدولة القومية.[1]

فقد لعبت الظروف التاريخية التي ميزت الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية دورا كبيرا في تدعيم أفكار هذه النظرية،فهي الفترة التي كثرت النزاعات الدولية فيها مما أدى إلى اختلال ميزان القوى في العديد من المرات، كما أنها الفترة التي ظهرت فيها قوميات مستقلة كانت عاجزة عن ضمان أمنها وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، وبالتالي فالظروف كانت مهيأة لبلورة أفكار الوظيفية الأصلية لأنها تهتم بوضع إطار جديد للمجتمع الدولي.[2]

وترجع النظرية الوظيفية الأصلية من حيث المنطلقات الفكرية إلى الباحث البريطاني الجنسية والروماني الأصل دفيد متراني الذي طرح دعائمها النظرية في كتابه A Working Peace Systemعام 1943.

[1] عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق،ص103.

[2] حسين بوقارة،**التكامل في العلاقات الدولية**،(الجزائر:مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،2008). ص47.

حيث "يرى متراني أن المنهج الوظيفي يهدف إلى ربط فكرة السلطة بنشاط أو وظيفة معينة وهذا على عكس المفهوم التقليدي الذي يربط السلطة والسيادة بإقليم أو منطقة جغرافية معينة، وعلى هذا الأساس يؤكد متراني بأنه مهتم بالظروف والشروط الضرورية لتوفير الأمن والسلم وتفادي الحروب والأزمات في العلاقات الدولية فالوظيفيون التقليديون يرون بأنه في عالم مقسم إلى وحدات سياسية مستقلة مهتمة أساسا بتحقيق أهدافها الفردية والأنانية في نفس الوقت لا يمكن تفادي العنف والحروب في العلاقات الدولية بل تصبح السمة الأساسية لمثل هذا البناء الدولي، ولهذا فالمخرج الوحيد من هذا المأزق هو إيجاد أسس جديدة للمجتمع الدولي[1].تقوم على التعاون في الميادين التقنية أملا بأن يؤدي إلى تحقيق التكامل بعيدا عن المصالح أو الحسابات السياسية.[2]

ولتحقيق التعاون الدولي يجب فصل المسائل السياسية عن المسائل الفنية وإحالة المشكلات الفنية إلى خبراء متخصصين لمعالجتها، وبالتالي فإن تزايد المشكلات ذات الطابع الفني على المستوى الوطني سيساهم في اتساع دائرة التعاون الدولي في مختلف المجالات الفنية وذلك من خلال تأسيس أجهزة دولية مشتركة لا تؤدي إلى التنازل عن السيادة الوطنية بقدر ما تؤكد على مبدأ التشارك في السيادة.[3]

فالدول المشاركة لا تتنازل عن سيادتها لصالح هذه الأجهزة وإنما تقوم بتجميع كل سياداتها في سلطة عليا ترعى مصالح هذه الدول وتسير هذه الأجهزة.

ويرى متراني أن للاقتصاد أولوية على السياسة ذلك أن القاعدة الاجتماعية والاقتصادية تمهد الطريق نحو الاتفاق في الميادين السياسية، فعندما يتم تنظيم المجتمع الدولي على أساس وظيفي عن طريق تكوين شبكة من المنظمات الدولية متمحورة حول الاحتياجات الأساسية لشعوب العالم بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بينها يمكن استئصال جذور النزاعات والحروب بين الدول مما يمهد الطريق نحو السلام الدائم.

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق،ص 45-46.

[2] حجار عمار،**السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي**،(مذكرة ماجستير)،جامعة باتنة،2006، ص15-16.

[3] زايد عبيد الله مصباح،**السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق**،(ليبيا:دار الرواد،2002).ص 250.

ويلخص الدكتور حسين بوقارة مراحل التكامل على الطريقة الوظيفية الأصلية في ثلاث مراحل أسـاسيـة هـي:

- **<u>المرحلة الأولى</u>:** يتم فيها تحديد الاهتمامات المشتركة للإنسانية جمعاء بغض النظر عن الاختلافات المتعددة، وتحديد هذه الاهتمامات في حد ذاته يدفع فيما بعد إلى تكوين الإطار القانوني والتنظيمي لهذه النشاطات والاهتمامات والذي يتمثل في تكوين المنظمات الدولية المتخصصة في إحدى هذه النشاطات.
- **<u>المرحلة الثانية</u>:** يتم فيها تكوين المنظمات الدولية الوظيفية المتخصصة في نشاط أو وظيفة تمثل حاجة مشتركة بين الدول بشرط ألا يتم الجمع بين نشاطين أو مجموعة من الأنشطة داخل المنظمة الواحدة، كما يشترط عدم تقييدها بقواعد قانونية جامدة وبطرق وأنماط تسيير وإدارة محددة مسبقا وذلك لجعلها أكثر فعالية ومرونة في مواجهة التحديات والتأقلم معها.
- **<u>المرحلة الثالثة</u>:** بعد تكوين المنظمات الدولية المتخصصة يجب تعيين الأشخاص الذين يسهرون على تسيير هذه المنظمات الدولية، وهنا يرى الوظيفيون الأصليون بأن هؤلاء الأشخاص يجب أن يكونوا من بين الخبراء والفنيين وفي مجال من مجالات الاهتمامات المشتركة التي أنشئت لأدائها المنظمة الدولية من اجل إنجاحها حتى يؤدي ذلك إلى ربط الدول والشعوب في أنساق من المصالح المشتركة، مما يعظم قيمة المنظمات الدولية ويقلل من دور الدولة ومفهوم السيادة. (1)

وما يبرز في نظرية متراني الوظيفية هو مبدأ **التعميم** و**التدرج** ويقصد به:أنّ التعاون في حقل تقني واحد سيساهم بدوره في خلق التعاون في الحقول التقنية الأخرى، مما ينتج عنه خلق حاجات جديدة تؤدي هي الأخرى إلى خلق بعض الفرص للتعاون في حقول أخرى."(2)

(1)حسين بوقارة،مرجع سابق،صص50-54.

(2)جندلي عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،(الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007)،ص24.

وهذا معناه أن التعاون في حقل معين كان ناتجا أساسا عن الشعور بالحاجة الجماعية المشتركة لهذا التعاون وتحقيق هذه الحاجة سوف يؤدي حتما إلى ظهور حاجات جديدة مرتبطة بالحاجة الأولى أو مكملة لها وهكذا إلى أن يتم التكامل الدولي، الذي هو عبارة عن نتاج مسار مرحلي وتراكمي في آن واحد، ولهذا ينصح الوظيفيون بأن التعاون يجب أن يبدأ في مجالات السياسة الدنيا التي يمكن فصلها أو اقتطاعها عن مجالات السياسة العليا، وهي التي تساعد فيما بعد على إرساء أسس الاتفاق في مجالات السياسة العليا.[1]

. النظرية الوظيفية الجديدة:

جاءت الوظيفية الجديدة على أثر الانتقادات النظرية التي وجهت للوظيفية الأصلية التي تركزت حول استحالة الجمع والتوحيد بين مصالح الشعوب والأمم واستحالة الفصل بين القضايا السياسية وتمييزها عن القضايا الأخرى وأخيرا استحالة إقناع الدول بتنازلها عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات الوظيفية الجديدة، أما النوع الثاني من الانتقادات فقد تمحور حول الجانب العملي لهذه النظرية، فجل المنظمات الدولية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لم تصل إلى تقليص الفوارق بين الأمم عن طريق الوظائف التي تؤديها ولم تستطع كذلك المشاركة في تحويل الولاء من مركزه الوطني إلى المنظمات الدولية. وفي خضم هذه الانتقادات المتعددة جاءت الوظيفية الجديدة لوضع مفهوم مغاير للتكامل والاندماج وإيجاد معايير ومؤشرات جديدة لهذه الظاهرة.[2]

كما تأثرت النظرية الوظيفية الجديدة لدى إرنست هاس بمحاولات التكامل والاندماج التي حدثت في مناطق عدة خاصة في تجربة أوربا الغربية،فقد ساهمت هذه التجربة في كونها المرشد الزمني الذي يوجه الوظيفيين لفحص افتراضاتهم على أرض الواقع، مما أدى بهم إلى تثبيت افتراضات جديدة بعد التأكد من صحتها وإلغاء افتراضات أخرى.

---

(1) حسين بوقارة، مرجع سابق،ص 54.

(2) نفس المرجع،ص 60.

حيث يعرف ارنست هاس الأمريكي التكامل بأنه عبارة عن:"عملية تحاول بمقتضاها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءها وأهدافها ونشاطاتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدولة الوطنية المعنية."[1]

من خلال تعريفه للتكامل كعملية يريد هاس أن يوضح بأنه إستراتيجية تعتمدها أو تتبناها الدول من أجل تحقيق أهداف عليا تتمثل في بناء السلم الدولي والتخفيف من حدة الصراع بين الدول وكذا تحقيق الرفاه.

فهو عملية تسعى من خلالها الدول إلى تحقيق مكاسب لا يمكنها تحصيلها منفردة ولذلك فهي تسعى إلى هذه التكتلات بغية تحقيق هذه المكاسب.

وهكذا فإن هاس يرى بأن القيام بعملية التكامل يتم من خلال حساب معدلات المكاسب والخسائر من قبل القوى الرئيسية المشاركة في العملية التكاملية، فكلما توقع طرف من الأطراف بأنه سيحصل على مكاسب فإن هذا الشعور يجعله يزيد من نشاطه في التعامل مع أطراف أو نخب أخرى.

ومحور هذه النظرية أن الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر أنه من غير الممكن أن تتعامل فيها بنجاح وفعالية انفراديا، ويكون ذلك بإنشاء مؤسسات أو منظمات إقليمية تمنح صلاحيات في هذه المجالات وسلطات ـ ما فوق الدولة ـ وإن كانت سلطات محدودة ومحددة، وفي هذا الإطار تنشأ نخبة سياسية جديدة في المنظمات لها توجهات و ولاءات إقليمية تتعمق نتيجة امتلاكها للقرار على المستوى الإقليمي، ويرافق ذلك التوسع عملية التكامل الإقليمي من ميدان إلى آخر نتيجة القدرة التي تمتلكها المنظمات الإقليمية لحل القضايا على المستوى الإقليمي بدل المستوى الدولي، وفي ظل هذا النجاح الذي تحققه

---

[1]جندلي عبد الناصر ،مرجع سابق،ص 248.

المنظمات الإقليمية تتحول إلى محور استقطاب للولاء من مجتمعات الدول الأعضاء، إذن ينتقل الولاء من مستوى الدولة إلى مستوى أعلى هو مستوى المنظمة الإقليمية.[1]

حيث قدم الوظيفيون الجدد مفهوم الانتشار الذي يعتبر حسبهم المحرك الرئيسي لعملية التكامل، ومفهوم الانتكاس الذي يعبر عن التعثرات التي تحدث في مراحل المسار التكاملي واللذان سنتطرق لشرحهما كما يلي:

أ. الانتشار (Spill over):يعتبر المنهج الذي تقوم عليه الوظيفية الجديدة وهو منهج آلي ومرحلي في آن واحد، حيث أن البداية يجب أن تكون بالضرورة في المجال الاقتصادي والتي سوف تؤدي آليا إذا توفرت الشروط الضرورية إلى الانتقال إلى مجالات أخرى إلى أن تصل العملية التكاملية إلى قمتها،ويعتبر الانتشار المحرك الرئيسي لهذه العملية التكاملية.[2]

من خلال هذه الفكرة يكون الوظيفيون الجدد قد حددوا العلاقة بين الانتشار الوظيفي الذي يهتم بالسياسة الدنيا والانتشار السياسي الذي يهتم بالسياسة العليا.[3]

فبداية العملية التكاملية تكون في المجال الاقتصادي لتتوسع وتنتشر إلى قطاعات أخرى حتى تصل إلى الجانب السياسي في التكامل، ومثال ذلك لو افترضنا أن الأطراف المشاركة في العملية التكاملية اتفقوا على إنشاء شركة بترولية، الذين يقومون بالمراحل الأولى للعملية هم الفنيون والاقتصاديون حيث يقومون بحساب تكاليف الانجاز والتجهيز والعمال وغيرها من الأمور التقنية، لكن بعد نهاية المشروع تبدأ مهمة صانع القرار السياسي الذي يتولى أمور التصدير والاستيراد والأسعار، وهذا الأخير يبدأ في تكييف نفسه مع هذا المشروع و كأن المشروع يبدأ بتسييس نفسه بنفسه.

---

[1]ناصيف يوسف حتى،**النظرية في العلاقات الدولية**،(لبنان:دار الكتاب العربي،1985)،ص279.

[2]حسين بوقارة،مرجع سابق،ص 75.

[3]جندلي عبد الناصر، مرجع سابق،ص 250.

وفي رأي هاس أن تعميم التكامل الاقتصادي إلى تكامل سياسي، يعتمد على ثلاثة مجموعات من المتغيرات. وهي المتغيرات القاعدية، متغيرات الاتحاد الاقتصادي والمتغيرات الحركية:[1]

-**المتغيرات القاعدية:** تشمل حجم الوحدات، التعددية الاجتماعية داخل الوحدات السياسية، دور النخب ودرجة التفاعل بين الوحدات.

- **متغيرات الاتحاد الاقتصادي:** تشمل حجم السلطة المفوضة، مستوى المشاركة في أعمال الحكومة وأهدافها.

- **المتغيرات الحركية:** تشمل عملية اتخاذ القرار، درجة التفاعل بين الوحدات السياسية بعد التكامل، مستوى قدرة الحكومات على التكيف في مواجهة الأزمات.

ب . الانتكاس Spill Back: يعني الحالة التي يسجل فيها انسحابا من وضع معين خاص بالتزامات محددة، فهو على النقيض من ظاهرة الانتشارية ،حيث أن نطاق العمل الجماعي المشترك وقدراته المؤسساتية تبدأ في التناقص، وقد تبرز هذه الظاهرة في الحقل الذي يكون محققا لوضع متوازن أو لارتباطات متقدمة وعلى الرغم من أن الانتكاس قد لا يسبب مجازفات بالنسبة للنظام أو المشروع التكاملي ككل، لكنه من المحتمل أن يخلق تحديدا لأحكام أو قواعد معينة تكون محل إشكال، وقد تبرز هذه الظاهرة بسبب مشاكل اقتصادية يفرزها المنطق والقوانين الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج وتوزيعه وتكلفته وعوائده...الخ، وقد يبرزها في جانب آخر موقف سياسي بصرف النظر عن المعطيات الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني:النموذج الأوربي في التكامل الوظيفي.

تطلع كثير من زعماء أوروبا الغربية بعد الحرب العلمية الثانية، حرصا منهم على تجنب حرب أوروبية ثالثة إلى إنشاء "ولايات متحدة أوروبية" من خلال إقامة نظام فدرالي أو كونفدرالي يمكن فيه لجم

---

[1] نفس المرجع،ص 251.

[2] عمر إبراهيم العفاس،مرجع سابق، ص 140-141.

سيادة أعضائه. وقد تمثل هذا الطموح في شكل جنيني في بعض المؤسسات الأولية ولاسيما في المجلس الأوروبي، لكنه اتضح في أربعينيات القرن العشرين أن الهجوم المباشر على سيادة الدول الأوروبية لن ينجح، وتلك حقيقة تأكدت أخيرا من جراء فشل الخطط الرامية إلى إنشاء إتحاد دفاعي أوروبي، قضت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1954. فالتفت الآباء المؤسسون للاندماج الأوروبي وهم **مونييهMonnet**، و**ديغاسبريGasperi**، و**شومان Schuman** بدلا من ذلك إلى بعض أفكار المذهب الوظيفي وذلك لرسم سبيل مختلف للوحدة الأوروبية.[1]

حيث سنتطرق إلى أهم هذه الأفكار ونحاول إسقاطها على التجربة التكاملية الأوروبية.

- بناء السلم الدولي وتخفيف حدة الصراع:

لقد جاءت التجربة التكاملية الأوروبية بعد فترة من الحروب الطاحنة التي أتت على الأخضر واليابس ودمرت أوروبا وأنهكتها وكان لزاما على هذه الدول تضميد الجراح وطي صفحة الماضي والبدء في صفحة جديدة من السلام والأمن وكان تصور التكامل هو الخيار الوحيد الذي من خلاله يتم بناء السلم وتخفيف حدة الصراع بين الدول الأوروبية، حيث كانت الانطلاقة من الفحم والصلب.

وقد اختير الفحم والصلب على أساس أنهما مادتان أساسيتان في صناعة أدوات الحرب ومن ثم فإن وضعهما تحت إشراف مشترك سيحول دون استخدامهما من إحدى الدول لمحاربة دولة أخرى، وكانت الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا وفرنسا في هذه الجماعة لتطوير آلية التعاون بينهما ومنع قيام حرب أخرى بينهما ولكن ترك باب العضوية مفتوحا للدول الأخرى.[2]

---

[1] كريس براون،**فهم العلاقات الدولية**،تر(مركز الخليج للأبحاث)،(دبي:مركز الخليج للأبحاث،2001).ص 153.

[2] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001). ص 22-23.

– فصل السياسة العليا عن السياسة الدنيا:

هذا ما أكده الوظيفيون حيث أن التكامل لا يمكن أن ينجح إذا ركز في بداياته على قضايا السياسة العليا مثل قضية الدفاع المشترك والتوحيد السياسي وإنما يجب أن يبدأ من القضايا التقنية التي تمثل السياسة الدنيا والمتمثلة في المجال الاقتصادي.

إن أهم ما ميز تجربة الوحدة الأوروبية أنها بدأت من أسفل، ووضعت أهدافا متواضعة لم يتوقع كثير من المراقبين أن تكون هي الطريق نحو إنجاز الوحدة، فلم تبدأ بالتوقيع على اتفاقات وحدة بين عدد من الدول الأعضاء، ولم تطرح قضايا السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة كأهداف فورية للدول المنضمة للجماعة الأوروبية، إنما تركت التفاعلات الاختيارية بين دول الجماعة حول قضايا جزئية هي التي تقود الدول الأعضاء أو معظمها إلى خيار الاتحاد، الذي ظل منذ البداية هدفا وليس قانونا جبريا يفرض من أعلى أو بقرار سيادي.[1]

– فكرة المصلحة والمكاسب المحققة:

لقد كان هناك تقارب في المصالح الفردية قصير المدى الذي سمح لمشروع شومان لأن يكون أداتيا وبالنسبة للكلفة المنخفضة وفعالية المنتجين للفحم والفولاذ في كل الدول الستة الأعضاء في جماعة الفحم والفولاذ الأوروبية قد رحبوا بالمنظمة لأنها تؤدي بهم إلى الاستفادة من أسواقهم.[2]

فقد حققت الجماعة نجاحا لم تحققه أي من المنظمات الإقليمية الأخرى، إذ تضاعفت المبادلات بين الدول الأعضاء سبع مرات، وثلاث مرات بينها وبين باقي دول العالم، كما أنها أقامت أربع حريات أساسية في أقاليم الدول الأعضاء، وهي:[3]

---

[1]عمرو الشوبكي، «أوروبا من السوق إلى الاتحاد صناعة وحدة»،كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام،السنة 14،العدد 141،جويلية 2004.

[2]عامر مصباح،**نظريات تحليل التكامل الدولي**،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2008). ص 119.

[3]أحمد سعيفان،**قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**،(لبنان:مكتبة لبنان ناشرون،2004).ص127.

- حرية انتقال البضائع.

- حرية انتقال الأشخاص.

- حرية انتقال الخدمات.

- حرية انتقال الأموال.

إن انخفاض تكاليف الإنتاج وتوفر اليد العاملة الفنية وسهولة حركة البضائع واتساع الأسواق كلها مكاسب تجعل من الدول تسعى إلى الانضمام إلى هذه التكتلات بغية تحقيق مصالحها وزيادة مكاسبها وهذا ما ذكرته الوظيفية وأكدته التجربة الأوروبية.

- أولوية الاقتصاد ومبدأ الانتشار والتدرج في القطاعات:

ما نلاحظه على انطلاقة الوحدة الأوربية أنها اعتمدت على المنهج الوظيفي في اختيار القطاع الاقتصادي باعتباره قاطرة التكامل وعلى جزئية الفحم والصلب وهي الجزئية التي تجتمع فيها مصالح هذه الدول والتي من خلالها تم بناء الاتحاد الأوروبي تدريجيا من خلال الانتشار من قطاع إلى قطاع ومن حقل إلى حقل.

وقد وعى المسئولون الأوروبيون هذه القضايا منذ البداية. وعلى سبيل المثال صرح وزير الخارجية الفرنسية روبرت شومان في 9 مايو 1950 بأن أوروبا لن تصنع دفعة واحدة، ولا ببناء تكتل موحد، إنما من خلال إنجازات واقعية، تخلق أولا تضامن الواقع.[1]

وقد تجلى هذا المنهج في بداية الأمر في إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OECE) التي أنشئت في حقيقة الأمر لإدارة المعونة الاقتصادية الأمريكية الموجهة لإعادة بناء ما خربته الحرب

[1] عمرو الشوبكي،مرجع سابق.

العالمية الثانية في أوروبا، ثم تلاها في سنة 1951 إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم (ECSC) التي اعتبرها جل منظري الوظيفية الجديدة النواة الأولى للتجربة التكاملية في أوروبا الغربية.[1]

إن حركة التكامل الأوروبي قد بدأت بقطاع الفحم والصلب، قبل أن تتمدد عبر عملية توسع على الصعيد الرأسي لتشمل قطاعات أخرى مثل الطاقة النووية والاقتصاد والتجارة، ثم تنتقل من نطاق التكامل القطاعي إلى تكامل السياسات بدءا بالسياسة الزراعية فالسياسات المالية والنقدية، مرورا بالسياسات الخارجية والأمن وقبل أن ينتهي بها المطاف لتشمل أخيرا قضايا الأمن الداخلي والقضاء والشرطة وغيرها.[2]

كما أنها توسعت في العضوية من ستة دول في البداية الموقعة على معاهدة روما سنة 1957 التي أنشأت الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية لتنظم إليها إيطاليا ويطلق عليها المجموعة الاقتصادية الأوربية ثم توسعت العضوية بعد ذلك إذ دخلتها بريطانيا عام 1972،كما قدمت كل من الدانمرك وايرلندا والنرويج طلبات لدخول العضوية ولكن فرنسا لم توافق سوى عام 1972 على دخول تلك الدول باستثناء النرويج، ثم انضمت اليونان عام 1981 وكذلك اسبانيا والبرتغال عام 1986، حيث أصبحت المجموعة تضم 12 دولة حتى عام 1995 عندما انضمت إليها ثلاث دول هي السويد والنمسا وفنلندا لتصبح 15 دولة ثم توسعت لتصل خمسة وعشرين دولة بعد انضمام كل من سلوفاكيا والتشيك وبولندا والمجر وهنغاريا وسلوفاكيا واستونيا وليتوانيا ومالطا في 2004،لتصل إلى 28 دولة بانضمام بلغاريا ورومانيا سنة 2007 وانضمام كرواتيا سنة 2013.

- فكرة السيادة وانتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة:

لقد قبلت الدول الأعضاء أن تتنازل عن جزء من سيادتها أو صلاحياتها أو اختصاصاتها لصالح المؤسسات الاتحادية في قضايا معينة بينما تحتفظ لنفسها بكامل سيادتها في قضايا أخرى، مع الإيمان

---

[1] حسين بوقارة،مرجع سابق،ص 80.

[2] مخلد عبيد المبيضين،**الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**،(عمان:الأكاديميون، 2012).ص40.

والتسليم في الوقت نفسه بضرورة التوسع والنقل التدريجي للصلاحيات من نطاق السيادة الفردية للدول إلى نطاق العمل التكاملي أو الاندماجي الذي تمارسه المؤسسات المشتركة للإتحاد.[1]

حيث يكون التنازل في القضايا التكاملية التي تخص المصلحة العامة للاتحاد في حين تحتفظ الدول بسيادتها في القضايا الداخلية الخاصة بها.

كما تميزت قوانين تجربة الاتحاد الأوروبي بأنها كانت مصوبة أساسا نحو المجتمع، ولم تكن مشروعا فوقيا يضع أهدافا سياسية عليا منعزلة عن الواقع المعاش، بل على العكس، فقد حاولت التجربة الأوروبية أن تحول مشروعها السياسي إلى قضية مجتمعية، يساهم المواطنون في بلورته، وأصبحت قضية الوحدة بعيدة عن كونها قضية إستراتيجية عليا تخص النخبة، إنما هي قضية شعوب، وبالتالي خاطبت منذ البداية مصالحهم وسعت إلى التعبير عنها ونجحت إلى حد كبير في دمج القيمة العليا المتمثلة في الوحدة الأوروبية في الواقع والهموم اليومية المعاشة.[2]

وهذا ما جعل المواطن الأوروبي يثق في هذه الأجهزة ربما أكثر من الدولة الوطنية لأنها تخدم مصالحه وغاياته وتساهم في تحسين مستواه المعيشي كما أنها أعطته هامش كبير من الحرية فهو يستطيع التحرك بكل حرية ويستطيع العمل في أي دولة من دول الاتحاد وبالتالي تكونت في ذهنه ولاءات جديدة مرتبطة بواقع جديد يتجاوز الحدود الجغرافية للدولة الأم إلى كيان أسمى هو الاتحاد ومؤسساته.

غير أن الاتحاد الأوروبي كان حريصا على الحفاظ على مصلحة المواطن الأوروبي وحمايتها من خلال بروز مصطلح(Subsidiarité / الاستطراد)الذي يعني أنه يجب على المجموعة الأوربية أن توافق على اتخاذ إجراءات استثنائية فقط عندما تكون ضرورية للغاية، ويفهم ضمنيا من هذا أنه في حالات كثيرة يجب ترك التشريع والسياسة للحكومات الوطنية للدول الأعضاء بدلا من أن تقوم "بروكسل" بإملائها، وهناك

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق،ص 32.

[2]عمرو الشوبكي،مرجع سابق.

تعبير قانوني لمفهومSubsidiaritéجاء في معاهدة ماستريخت يقول: " في القضايا التي لا تقع في اختصاصها وقدرتها، يجب على المجموعة أن تتخذ إجراءا ما في حالة واحدة فقط وهي إذا كانت أهداف الإجراء المقترح لا يمكن تحقيقها بشكل كامل من جانب الدول الأعضاء، ولكن يمكن وبالتالي بسبب درجة أو آثار الإجراء المقترح تحقيقها بشكل أفضل بواسطة المجموعة".

وقد وصف **جاك ديلور** وزير المالية الفرنسي ورئيس المفوضية الأوربية سابقا Subsidiarité بأنها "حق كل عضو في ممارسة مسؤولياته حيثما يكون قادرا على تنفيذها على أفضل وجه".[1]

إن القضية ليست مجرد تكامل أسواق أو مجرد نقل وظائف الضبط القومية صعودا إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بل هي قضية خلق آليات وأهداف وسياسات جديدة للتحكم الاقتصادي المناسب على مستوى الاتحاد ككل، فالاتحاد الأوروبي هو أداة للتحكم الاقتصادي قاري الأبعاد. وتتوافر لدى الاتحاد القدرة على أن يضطلع بأمور لاقبل للدول القومية متوسطة الحجم مثل فرنسا وإيطاليا بتحقيقها، لكنه لا يستطيع في الوقت ذاته أن يؤدي بعض وظائف التحكم بشكل فعال وكفؤ مما كانت تضطلع به الدول القومية عادة، وتبقى القضية في الواقع هي قضية إيجاد توازن بين أشكال الضبط الاقتصادي على مستوى الأقاليم المحلية والمستوى القومي ومستوى الاتحاد الأوروبي.[2]

---

[1]أمحمد بن زايد، **توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية رهانات وآفاق**،(مذكرة ماجستير)،جامعة الجزائر،2007،ص72-73.

[2]بول هيرست،غراهام طومبون،**ما العولمة**،تر(فالح عبد الجبار)،(الكويت: مطابع السياسة،2001)، ص358.

المبحث الثاني: مفهوم إستراتيجية التوسيع والتعميق.

تعرف الإستراتيجية بأنها: علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية، والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق، لاستخدام الموارد ومختلف أشكال الثروة والقوة، لتحقيق الأهداف الكبرى في جميع الأصعدة ومن خلال التركيز على التخطيط والتتابع، لا مجرد الإدارة العامة لأي موضوع.

وتعرف أيضا بأنها: الخطة المحكمة والمحددة والمرنة والتي يتعين فيها الاتجاه الواضح والرئيسي للحركة.[1]

الأصل في أن تنطلق الإستراتيجية نحو أهداف معينة، تكون الإجراءات المترتبة عليها ووسائل بلوغها معيارا لنجاحها، فيما تحدثه من تغيير في الانتقال من حال إلى حال وصولا إلى الأهداف المتوخاة.

وهذا يعني أنها عملية مقصودة وهادفة وليست فوضوية، وبالتالي تعتبر إستراتيجية التوسيع والتعميق: تلك الخطط المصممة من أجل تحقيق هدف التوسيع وهدف التعميق، **فماذا نقصد بالتوسيع؟ وماذا نقصد بالتعميق؟ وما هي العلاقة بينهما؟**

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المبحث. من خلال تبيان مفهوم التوسيع ومفهوم التعميق والتقاطعات بين المفهومين.

المطلب الأول: مفهوم التوسيع.

. تعريف التوسيع:

جاء في مختار الصحاح: (التوسع لغة: خلاف التضييق)، نقول :(وسع الشيء فاتسع واستوسع)، أي صار واسعا، و(توسعوا في المجلس):تفسحوا.[2]

---

[1] أحمد زكي بدوي،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،(لبنان:مكتبة لبنان،1993)،ص411.

[2] عمر علي الدليمي، حاتم حمدان إبراهيم الشجيري،''**التوسع في وقوع المصدر حالا في القرآن الكريم**''، مجلة الأستاذ،العدد212،المجلد الأول،2015[جامعة الأنبار،كلية العلوم الإسلامية،الفلوجة،قسم اللغة العربية]،ص 33.

فهو يدل على زيادة المساحة أو الحجم أو العدد. فالتوسع الاستعماري يعني ضم أكبر عدد من الأقاليم، أما التوسع الجغرافي فيعني زيادة المساحة التابعة للإقليم أو الدولة.

أما اصطلاحا فقد عرفه **جورج بومبيدو** في خطابه في لاهاي في:01ديسمبر1968 بأنه: "طلبات الانضمام أو طلبات العضوية"[1]

وهذا يعني انه تلك الطلبات التي تقدمها الدول من أجل الانضمام أو العضوية داخل الاتحاد الأوروبي، غير أن هذا الانضمام لا يكون تلقائيا ولا فوضويا وإنما هو انضمام ممنهج ومقنن.

. إستراتيجية التوسيع:

هي تلك العملية المدروسة الهادفة إلى ضم عدد من الدول إلى الاتحاد ضمن شروط محددة وخلال فترات زمنية معينة وبآليات اختيارية ديمقراطية وليست إجبارية.

حيث أنه وبالتوازي مع تعميق التكامل (رأسيا) سار التوسع (أفقيا) في العضوية، بفتحها أمام دول أخرى تتبع نظما ديمقراطية تقبل الانضمام إلى العملية التكاملية من النقطة التي وصلت إليها، حتى لا يؤدي التوسع إلى إخلال بالمكاسب التي تحققت، وهكذا بدأت مجموعة دول النواة الستة تكبر تدريجيا، من خلال موجات متلاحقة من التوسع.[2]حتى وصل عددها اليوم 28 (نقص العدد إلى27 بعد خروج بريطانيا) دولة تنطوي تحت لواء واحد هو الاتحاد الأوروبي.

ومن الممكن أن تؤدي الضغوط التي ستتولد حتما نتيجة للتوسع إلى انهيار المشروع الأوروبي برمته، غير أن التوسع قد يساعد الاتحاد الأوروبي عن طريق إضافة قوة لعملية إعادة البناء، فإذا ما كان للاتحاد

---

[1]G Casasus, La **dialectique entre élargissement et approfondissement de l'union européenne**,(2013).p1.

[2]محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص533.

أن ينجح فإن الاتحاد الأوروبي يجب أن يعالج القضايا المعقدة والشائكة المتعلقة بالهوية الاجتماعية والثقافية ورسالة الاتحاد وشرعيته والشكوك والمخاوف التي تثيرها هذه القضايا في شتى أنحاء أوروبا.[1]

. نظام العضوية في الاتحاد الأوروبي ومعاييره:

فيما يتعلق بنظام العضوية في الاتحاد الأوروبي فإنه طبقا لمعاهدة روما، يأخذ نمطين هما:[2]

أ. **العضوية الكاملة:** حيث يحق لكل دولة أوروبية طلب العضوية في الاتحاد الأوروبي وذلك بتقديم طلب للمجس الذي يصدر قراره بالإجماع.

ب. **العضوية بالانتساب:** وقد تضمنت المادة: (13) من معاهدة روما شروط منح العضوية للأقاليم غير الأوروبية التي تربطها ببعض دول الاتحاد علاقة خاصة، وقد قام الاتحاد الأوروبي بإبرام العديد من اتفاقيات الانتساب مع اليونان (1961) وتركيا(1963) وإسرائيل(1964) ويوغوسلافيا(1970) ومصر(1973).

في كوبنهاغن 1993، تم وضع معايير الانضمام وسميت: معايير **كوبنهاغن**،وتتضمن:[3]

- إقامة مؤسسات نظام ديمقراطي مستقر يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون ويرعى حماية الأقليات.
- إقامة اقتصاد سوق فعال والقدرة على التعامل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي.
- القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية وتطبيق المعايير والسياسات التي يتشكل منها قانون الاتحاد الأوروبي، والعمل على تحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية والنقدية.

---

[1] إنتوني ;جيدنر ،**الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، تر(أحمد زايد، محمد محي الدين)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2010)،ص 187.

[2] صلاح الدين حسن السيسى،**النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**،(القاهرة:دار الفكر العربي،2007).ص 299-300.

[3] OlliRehn ,**l'élargissement de l'UE** ,(Bruxelles : 2009).p5.

. حدود التوسع الأوروبي:

إن الاتحاد الأوروبي لا يقبل من هب ودب، فأوروبا هي عبارة عن هوية وكيان جغرافي وتاريخي وثقافي والجغرافيا تلعب دورا مهما، حيث أن طلب المغرب الانضمام للإتحاد الأوروبي في 1987 قوبل بالرفض غير أن حدود أوروبا من الشرق تعتبر أقل ثباتا من تلك المحددة بالبحر المتوسط أو المحيط الأطلسي فالجغرافيون والمؤرخون لم يستطيعوا أبدا أن يتفقوا حول حدود أوروبا، فالاتحاد الأوروبي يقوم أساسا على قيم مشتركة وتتغير حدوده في كل مرة بانضمام دولة جديدة، حيث أن السياسة التوسعية الحديثة تضم دول البلقان الغربية وتركيا.[1]

وتعتبر تركيا حليف استراتيجي للاتحاد الأوروبي، حيث يربطهما تاريخ كبير من التعاون، فتركيا عضو في حلف الناتو وفي المجلس الأوروبي منذ أكثر من 50 سنة، اتفاقية الشراكة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وقعت في 1963 والاتحاد الجمركي دخل حيز التنفيذ في 1995،وانطلقت مفاوضات انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي في 2005، ورغم قيامها بالكثير من الإصلاحات يبقى التخوف الأوروبي من كون الغالبية التركية مسلمة أحد أهم الأسباب وراء عدم قبول عضويتها في الاتحاد.

غير أن احتمال دخول كل من دول البلقان ودول الجهة الشرقية من أوروبا وارد جدا وأكثر واقعية من انضمام تركيا، إلا أنه مرهون بمدى جدية الإصلاحات التي تقوم بها هذه الدول وكذا موافقة دول الاتحاد على انضمامها.

---

[1] Ibidem. P10.

. التحديات التي تواجه إستراتيجية التوسيع الأوروبي:[1]

من أهم التحديات التي تواجه إستراتيجية التوسع الأوروبي نذكر:

1. اختلاف الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سيخلق مشاكل متعددة لأن التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام ديمقراطي ليبرالي يقوم على التعددية، وكذلك الانتقال من نظام اقتصادي مركزي إلى نظام السوق الحرة سيؤدي إلى تحولات عميقة تطال الدول المنظمة ودول الاتحاد عامة وذلك يحتاج إلى مبالغ طائلة لإعادة تأهيل الدول الجديدة.
2. مع كل توسع جديد يزداد تنوع الانتماءات القومية والعرقية، وهذا يفرض على دول المجموعة أن تكون حذرة فيمن تضم ونسق ذلك الانضمام، وهذا ما يتطلب جدية في تطبيق شروط قاسية للدخول، للحفاظ على ما تحقق في الاتحاد.
3. نتيجة التوسع سيزداد عدد سكان الاتحاد الأوروبي وتزداد مساحته، ولكن المزايا التي ستتحقق لن تكون معادلة للمشاكل التي سيواجهها والتكاليف التي سيدفعها الاتحاد ستكون أكبر وإن كان في الأجل القصير.

. مزايا التوسيع بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي:[2]

- كل الأوروبيين استفادوا من السلم والاستقرار والتطور الناتج عن توسيع الاتحاد الأوروبي.
- الانضمام إلى سوق داخلي به أكثر من 100 مليون مستهلك من ذوي القدرة الشرائية العالية يزيد من الطلب على الاحتياجات الاستهلاكية المصنعة في الدول القديمة العضوية، ما من شأنه خلق فرص عمل محلية للدول الجديدة العضوية.

---

(1) لبنه جديد، **<u>السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و اختلاف النتائج</u>**،(مذكرة ماجستير)،جامعة تشرين اللاذقية،2004،ص 105-106.

(2) OlliRehn,Op.cit.p2-3.

- الأمن الغذائي والصحة الحيوانية كانت من أبرز الانشغالات في محادثات التوسيع، حيث أن الاتحاد فرض إجراءات صارمة لإجبار الدول على تبني معاييره، فمثلا كل مصانع التحويلات الغذائية والملبنات والمذابح التي لا تخضع لشروط الاتحاد الأوروبي تغلق قبل انضمام الدولة للاتحاد.
- الأمن النووي كذلك تم تحسينه بعد التوسيع حيث أنه تم غلق العديد من المفاعلات التي كانت تشكل خطرا على دول الاتحاد.
- تضاعف حجم المبادلات بين الأعضاء الجدد والقدامى في الاتحاد من 175مليار أورو 1999إلى 500 مليار أورو في 2007.
- تضاعف التجارة إلى 5 أضعاف بين الأعضاء الجدد، حيث قفزت من 15 إلى 77 مليار أورو في نفس الفترة.
- تضاعف حجم المعدل السنوي للعمل بـ 1,5% في الدول الأعضاء الجديدة في الفترة الممتدة من 2004 إلى اندلاع الأزمة المالية.

المطلب الثاني: مفهوم التعميق.

- **تعريف التعميق لغة:**

العمق: البعد إلى أسفل، وقيل: هو قعر البئر والفج والوادي.

وتعميق البئر وإعماقها: جعلها عميقة.

وتقول العرب: بئر عميقة بعيدة القعر.[1]

قال تعالى: «وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق»[2]

- **تعريف التعميق اصطلاحا:**

التعميق: ويسمى أيضا(التنمية . التطوير) الذي يغطي منظورات التطور لهذه المجموعة الأوروبية.[3]

ويعرف بأنه: الاستثمار النوعي للسياسات المشتركةبين دول الاتحاد.

ويقصد به كذلك: تعميق العلاقات بين دول الاتحاد من خلال الانتقال من قطاع إلى أخر، حيث أن سياسة الاتحاد الأوروبي تهدف إلى بلوغ أبعاد أكثر من كونها إتحاد اقتصادي بحت ولبلوغ هذا الهدف لابد من تبني إستراتيجية تعميق الاتحاد للوصول إلى الوحدة السياسية.

حيث تعمقت حركة الاندماج الأوروبي باستيعابها خططا وعمليات وإجراءات وسياسات في مجالات التجارة والجمارك والاستثمار والضرائب والمشروعات المشتركة، وتحرير حركة الأموال والسلع والخدمات والتكنولوجيات ثم الأفراد فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد تم التعبير عن عملية تعميق الاندماج بين هذه الدول بالانتقال من مفهوم الجماعة الاقتصادية إلى مفهوم الجماعة الأوروبية ثم إلى مفهوم الاتحاد الأوروبي. ومع هذا الأخير لم تعد حركة الاندماج الأوروبي مقصورة على منطقة للتجارة ولا على اتحاد جمركي ولا على سوق مشتركة، بل تحولت تلك الحركة إلى عملية تأسيس لسوق واحدة ذات عملة

---

[1] **معجم لسان العرب**،اطلع عليه من http://www.almaany.com، 2017/03/12، الساعة20:00.

[2] القرآن الكريم، سورة الحج، الآية27.

[3] G Casasus,Op.cit , p1.

أوروبية موحدة (اليورو)، وبنك مركزي أوروبي واحد، بل إن الاتحاد الأوروبي أخذ يتطلع في السنوات الأخيرة إلى تحقيق إنجاز مهم في الأبعاد السياسية والأمنية والدفاعية، بحيث يبدأ السير في اتجاه بناء سياسة خارجية وأمنية موحدة.[1]

فإستراتيجية التعميق تهدف إلى إيجاد السبل والمجالات التي تحقق التعاون والانسجام والتقارب بين دول الاتحاد سواء كانت قديمة العضوية أو حديثة العضوية من اجل توطيد العلاقات التعاونية والسير في مراحل الاندماج من خلال الانتقال من قطاع إلى آخر بغية الوصول إلى التوحيد السياسي الذي يعتبر أسمى أشكال التكامل والاندماج.

وهنا يكمن الفارق بين تجربة الوحدة الأوروبية الناجحة وتجارب الوحدة العربية الفاشلة، فأوروبا لم تتعال عن تفاصيل الواقع المعاش، ولم تتجاهل منذ البداية التباينات، بل وأحيانا التناقضات، الموجودة بين كل دولها تحت شعارات الأخوة الأوروبية أو المصير والتاريخ الأوروبي المشترك، إنما اعترفت بها واعتبرت التعامل الواقعي معها هو نقطة الانطلاق لتأسيس مشروع الوحدة الأوروبية، الذي لم يحكمه الشعار الأيديولوجي إنما الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي حكمه إطار وتصور سياسي رحب، وليس نصا أيديولوجيا مغلقا.

ولعل هذا ما جعل مشروع الوحدة الأوروبية منذ انطلاقه في عام 1957 محاولة دائمة لصياغة واقع أوروبي جديد يتجه بشكل متدرج نحو الوحدة، ويعمل علي بناء معايير أوروبية شبه موحدة تحاول كل دولة أوربية أن تكيف نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفقا لها. تميزت تلك المعايير بأنها تدخل مباشرة في نسيج المجتمع، وتعمل على ضبط أداء مؤسساته وفق معايير تفصيلية شاركت في صياغتها الدول

---

[1]السيد سليم، **الاتحاد الأوروبي لاعب مستقل**، اطلع عليه من http://www.mafhoum.com، 2017/03/12، الساعة20:00.

[1]عمر الشوبكي، مرجع سابق.

الأوروبية فهناك معايير سياسية تخص قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأخرى اقتصادية لا تتعلق فقط بمستوي معين من النمو الاقتصادي، وإنما أيضا بقوانين تخص الإعفاءات الجمركية بين الدول الأعضاء والسوق المشتركة وبقوانين تنظم تصدير الحاصلات الزراعية بين الدول الأعضاء وعملية صيد الأسماك، وأخيرا قوانين تنظم حرية المعلومات والإعلام والأنشطة الثقافية والتعليم.[1]

المطلب الثالث: التقاطعات بين التوسيع والتعميق.

إلى غاية نهاية سنوات التسعينات كان التوسيع والتعميق يسيران سوية، منذ تصريحات روبار شومان في 09ماي1950، وتأسيس الجماعة الأوروبية للحديد والصلب، حيث لم تكن له فائدة هامة في تحقيق السلم والأمن فقط، ولكن لوجود علاقة بين الهدف من التوسيع والتعميق معا.

في الوقت الحالي التوتر الناتج عن تحقيق الهدفين الإدماجيين أصبح محل نقاش سياسي "المعضلة بين التوسيع والتعميق" فمن نتائج التوسيع السريع للإتحاد هو اللاتجانس الملاحظ، ما دفع ببعض الدول إلى محاولة الانسلاخ من بعض سياسات الاتحاد الأوروبي.

مما جعل المهتمين بالشأن الأوروبي يتساءلون أيهما أولى التوسيع أم التعميق أم كلاهما معا؟

هناك علاقة بين التوسيع والتعميق؛ أي بين التوسيع الكمي والاستثمار النوعي للسياسات المشتركة، هذا نشأ من كون التوسيع أوجد نوعا من اللاتجانس، في حين التعميق له دور إيجاد التناسق المؤسساتي القوي.[2]

فالمزاوجة بين التوسيع والتعميق يعطي أكثر قوة للاتحاد الأوروبي، ويضاعف من تأثيره في السياسة والاقتصاد العالميين فهما مبدآن متماشيان معا وغير متناقضان.

---

[2] Richard Stock, **La tension entre l'élargissement et approfondissement de l'union européenne) ,**Center européen Robert Schuman ,2012) .p3.

فمثلا السوق الوحيد تشكل بعد التوسيع جنوبا في الثمانينات، في نفس الوقت كان هناك تماسك كبير في السياسات الجهوية؛ فالعملة المشتركة تأسست بعد إضافة دول الشمال والنمسا في التسعينات، بينما تم اتخاذ العديد من الإجراءات في مجال الأمن والسياسة الخارجية، ومنذ إنضمامات 2004 كانت هناك عدة تطورات في مجالات العدالة والحريات وكذلك كان الاهتمام منصبا على التنافسية الاقتصادية وكذلك التغيرات المناخية.[1]

هذا ما يؤكد لنا تلازمية التعميق مع التوسيع حيث انه لابد من اعتماد سياسات وأجهزة تعاونية جديدة تعمق تعاون الدول وتساهم في إدماج الدول الحديثة العضوية داخل هذا الاتحاد من اجل إعطائها نفس الفرص التي أعطيت للدول القديمة وجعلها عضو فعال في التكامل وليس معيق ومعطل لهذا التكامل حتى يستمر المسار التكاملي ويحقق الأهداف المرغوبة ولا يؤدي إلى الانتكاس والتراجع.

ولهذا فإن نجاح اندماج أي من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي سوف يتطلب إعادة هيكلة جذرية لاقتصاديات هذه الدول ونظمها السياسية إن كان يراد لهذه العملية ألا تقوض تطور الاتحاد الأوروبي وانجازاته. ولكن إذا كان على الاتحاد الأوروبي أن يقدم سلما معقولا يمكن للأعضاء المحتملين أن يصعدوه لكي يتأهلوا لعضوية الاتحاد، فإن ذلك بالذات يتطلب تعميقا موازيا للاتحاد عند الأعضاء القائمين في الآن ذاته.[2]

حيث يمكن تبسيط الفكرة بإعطاء مثال واقعي يتمثل في ممارسة مجموعة من الأصدقاء لرياضة العدو، حيث يسيرون في مسار موحد وبرتم موحد لمدة من الزمن، لكن عند انضمام عضو جديد للعدو معهم فإن هذا يتطلب احد الحلين، إما تخفيف سرعة ورتم العدو حتى يتماشى وقدرات العضو الجديد، وهذا ما يؤدي إلى انتكاس في المسار الذي تعودت عليه الكوكبة، وإما تأهيل هذا العضو الجديد منفردا حتى يكتسب

---

(1) Olli Rehn , Op.cit.p4.

(2)بول هيرست،غراهام طومبون، مرجع سابق،ص 353.

لياقة وقدرة على مجارات سرعة الأعضاء القدماء، ويندمج معهم دون أن يقلل من سرعتهم أو يتسبب في تراجعها.

وهذا ما اعتمده الاتحاد الأوروبي من خلال تأهيل الدول المرشحة للعضوية حتى تحقق نموا اقتصاديا وتنمية سياسية واجتماعية ليتم التصويت على قبول عضويتها داخل الاتحاد، ومن ثم يتم تعميق هذه العضوية من خلال إدماج الدول الحديثة العضوية في السياسات الجديدة والهياكل والأجهزة المحدثة.

الفصل الثانـي:

تطبيقات إستراتيجية

"التوسيع/التعميق" في التكامل الأوروبي.

الفصل الثاني:تطبيقات إستراتيجية "التوسيع/التعميق" في التكامل الأوروبي.

المبحث الأول:مراحل تطبيق إستراتيجية التوسيع/التعميق.

إن تطبيق إستراتيجية التوسيع والتعميق لم يأتي دفعة واحدة وإنما كان عبر مراحل متتالية، تراوحت بين الاهتمام بالتوسيع العددي تارة من خلال قبول عضوية دول جديدة في الاتحاد، وتارة أخرى الاهتمام بتعميق هذا الاتحاد من خلال التدرج القطاعي وتأسيس هياكل ومؤسسات تكاملية جديدة،أو المزاوجة بين العمليتين في آن واحد من خلال تطبيق الإستراتيجيتين معا أو مسايرتهما لبعضهما البعض.

وهذا ما سنحاول معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: مراحل التوسيع.

1. مرحلة التأسيس (6 دول):

تعتبر الجماعة الأوروبية للفحم والصلب النواة الأولى المؤسسة للإتحاد الأوروبي والتي نشأت بمعاهدة باريس 1951 بين فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا ودول البينيلوكس (بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ).

بعد الحرب العالمية الثانية بعام ونصف، قال ونستن تشرشل في كلمة له في زيوريخ: «علينا الآن أن نبني كيانا أشبه بالولايات المتحدة الأوروبية... يجب أن تكون الخطوة الأولى شراكة بين فرنسا وألمانيا... يجب أن تأخذ فرنسا وألمانيا معا بزمام المبادرة».[1]

وفي 19 مايو 1950 وجه روبرت شومان (Robert Schuman) وزير خارجية فرنسا اقتراحا بأن تضع فرنسا وألمانيا إنتاجها من الفحم والصلب تحت سلطة عليا مشتركة في منظمة دولية، يسمح للدول

---

[1] جونبيندر، سايمون أشرود،**الإتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**،تر(خالد غريب علي)،(القاهرة : هنداوي للتعليم والثقافة،2015)،ص 14.

الأخرى بالانضمام إليها. وتمت اتصالات بين الدول المعنية أسفرت عن عدم موافقة بريطانيا على الانضمام للمنظمة المقترحة إيثارا منها لعلاقاتها مع دول الكومنولث على أي التزامات إزاء القارة الأوروبية، في حين أعلنت الدول الست المذكورة أعلاه موافقتها ووقعت معاهدة باريس التي أصبحت نافذة في 22 مايو 1952.[1]

يمكن القول إن الدول الست التي وقعت على اتفاقية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية كانت لها أهدافها الخاصة التي دفعتها إلى اتخاذ تلك الخطوة، فبالنسبة لألمانيا فقد كانت بحاجة إلى الأسواق الأوروبية لتصدير فائض منتجاتها و بالتالي كان إنشاء الجماعة الأوروبية يوفر لها ضمان دخول تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء من دون تمييز ضدها، كذلك فإن عضوية ألمانيا أكدت إعادة تأهيلها السياسي في المجتمع الأوروبي، وبالنسبة لفرنسا فقد كان اهتمامها الأساسي هو فتح سوق أوسع لمنتجاتها الزراعية في أوروبا، كما أن الجماعة أعطت فرنسا فرصة طيبة للتوسع الصناعي، أما بلجيكا فقد كان موقفها شبيها بألمانيا من حيث اعتماد اقتصادها على التصدير للخارج ومن ثم وفرت لها الجماعة فرصة طيبة لتامين تلك الأسواق وأيضا تنمية صناعات جديدة، وبالنسبة لإيطاليا فكانت قد بدأت مسيرتها في التصنيع ووجدت في الجماعة الأوروبية فرصة للنمو والتوسع، وبالنسبة لهولندا فقد كان لها أكثر من دافع أهمها توسيع الأسواق لمنتجاتها الزراعية ودفع جهود التصنيع للأمام، وأخيرا بالنسبة للكسمبورغ فبسبب موقعها الجغرافي فإنها كانت دائما تحت ضغط الصراعات بين جيرانها الأقوياء وكان الاندماج الأوروبي يوفر لها وسيلة لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية.[2]

ساهمت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بقوة في عملية التوفيق الفرنسي–الألماني، واستخلاص مجموعة من المصالح بين الدول، واعتبرت هذه الجماعة من ناحية نظام أجهزتها وما تمتعت به من

(1) أحمد سعيفان، مرجع سابق، ص 125–126.

(2) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 26.

سلطات، نموذجا فريدا من المنظمات الدولية ذات الاختصاصات الواسعة، التي تجعلها أقرب إلى منظمة (فوق قومية).[1]

لقد مثلت جماعة الفحم والصلب الأوروبية تطورا أساسيا في هوية أوروبا الغربية، فمن خلال الضرب على مجموعة هامة من أوتار المصالح الصناعية والسياسية والعسكرية، ربطت هذه الجماعة فرنسا وألمانيا برباط وثيق جدا بحيث تصبح الحرب ذات تكاليف باهظة أكثر مما يمكن تحملها، ومع أن العلاقة الفرنسية . الألمانية شكلت العمود الفقري لعملية التكامل، فإن عناصر هامة للمساواة السياسية و المعاملة بالمثل وتوزيع المكاسب ضمنت انضمام أعضاء آخرين لعملية التكامل، كما أن المساواة السياسية بين الأعضاء أوجدت أيضا واجبات ملزمة للجميع ، فقد تم ضمان علاقات متبادلة ومعاملة بالمثل للأعضاء، كما تم توزيع المنافع أو التكاليف المقترنة بعملية التكامل بالتساوي.[2]

وهذا ما أراده شومان حين أعلن أن العملية لم يكن مقصودا منها أن تقف عند هذا الحد، وفي الواقع فإن مقدمة اتفاقية رابطة الفحم والصلب تحدثت عن المستقبل المشترك للدول الموقعة عليها.[3]

2. المرحلة الأولى: التوسع إلى 9 دول:

نتيجة للنجاحات التي بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تحققها مضت بريطانيا في إعادة النظر في موقفها تجاه الجماعة وذلك للاستفادة من الأسواق الواسعة في إطارها وبسبب الخوف من العزلة الأوروبية بالبقاء خارج الجماعة. تم تقديم الطلب البريطاني الأول للعضوية عام 1961 ومعه قدمت كل من الدانمرك وايرلندا والنرويج طلبات مماثلة للعضوية، فبالنسبة للدنمرك كان هدفها الأساسي هو تصدير فائض منتجاتها

---

[1] أحمدسعيفان، مرجع سابق،ص126.

[2] جونبيليس،ستيف سميث،مرجع سابق، ص 874.

[3] والترهولشتين، **أوربا المتحدة**، تر(رياض الشيخ)، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والطبع والتوزيع،1965)، ص36-37 .

الزراعية التي كانت تكفي لاستهلاك ثلاثة أضعاف حجم سكان الدنمرك، وكان تقديم بريطانيا لطلب العضوية أكبر حافز بالنسبة للدنمرك لأنها تعتبر أكبر سوق لها،وكان لأيرلندا أهداف مماثلة، خاصة الاستفادة من المعونات التي تقدمها الجماعة للمناطق الأقل نموا.[1]

ولكن فرنسا التي اعترضت على العضوية البريطانية، اعترضت أيضا على عضوية كل من الدنمرك وايرلندا والنرويج،ومع تغير زعامة ديغول ووصول جورج بومبيدو للحكم في فرنسا، تم قبول عضوية الدول الثلاث مع الطلب البريطاني وتوقيع اتفاقية الانضمام عام 1972، رفض الشعب النرويجي في استفتاء شعبي الانضمام للجماعة بنسبة 53,49% من الأصوات، وبذلك بقيت النرويج خارج الجماعة في حين انضمت إليها كل من بريطانيا والدنمرك وايرلندا، ليرتفع عدد الجماعة بدءا من يناير 1973 إلى تسعة أعضاء.[2]

3. المرحلة الثانية: التوسع إلى 12دولة:

حدث هذا التوسع في الثمانينات بانضمام اليونان سنة1981، ثم كل من إسبانيا والبرتغال 1986، ليرتفع عدد أعضاء الجماعة إلى اثني عشر عضوا، بالنسبة لليونان كان هدفها هو تدعيم ديمقراطيتها الجديدة وتأكيد اندماجها في أوروبا، بالإضافة لتحسين قدراتها الصناعية والزراعية. وبالنسبة لإسبانيا فقد ظلت معزولة عن أوروبا في ظل حكم (فرانكو)، وكانت العضوية تعني العودة للتفاعل مع أوروبا، كما كانت لإسبانيا دوافع اقتصادية مثل تطوير القطاع الزراعي الكبير والحصول على معونات للتنمية من الجماعة. وكان للبرتغال أسباب مشابهة للعضوية أهمها تأكيد تفاعلها مع القارة الأوروبية سياسيا واقتصاديا وتحقيق انتعاش اقتصادي والحصول على معونات من الجماعة.[3]

---

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص26-27.

[2] نفس المرجع، ص27.

[3] نفس المرجع ، ص27-28.

بحيث اعتبرت اليونان كشريك للجماعة الأوربية إبتداءا من سنة1961 بالرغم من الفرق الكبير في المستوى الاقتصادي لهاته الدولة بالمقارنة مع دول المجموعة وتم التصديق على اتفاقية الانضمام في 28 ماي 1979.

مع انضمام إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية انتقل العدد إلى اثني عشر عضوا، وكان هذا الملف حساسا جدا بالنظر إلى المنافسة الشديدة بين الطرفين خاصة في المجال الزراعي وبالضبط على الخضر والفواكه والمنتجات الزراعية القارية (الحليب لحوم البقر) كذلك زيت الزيتون والمواد الدسمة النباتية، الخمور، بالإضافة إلى المنافسة في ميدان الصيد.والتحقت الديمقراطيتان الشابتان لشبه جزيرة أيبيريا بالدول العشرة من خلال توقيعهما على اتفاقيتي الانضمام في لشبونة ومدريد في 12 جوان 1985.[1]

4. المرحلة الثالثة: التوسع إلى 15 دولة.

ظلت عضوية الجماعة في الفترة من 1986حتى عام 1995 قاصرة على الاثنتي عشرة دولة السابقة، ولكن في يناير 1995 حدث التوسع الثالث وتم قبول عضوية ثلاث دول جديدة هي السويد وفنلندا والنمسا ليرتفع عدد الأعضاء إلى خمسة عشرة دولة، وكانت قد تمت الموافقة على عضوية النرويج ولكن الشعب النرويجي رفض للمرة الثانية في استفتاء شعبي عام 1994الانضمام للجماعة، في حين وافقت شعوب كل من السويد والنمسا وفنلندا على الانضمام. في استفتاءات كانت نتائجها إيجابية وهي كالآتي: النمسا 66.60%، فنلندا 56.9%، السويد 52.2 %.وبالنسبة للنمسا فقد كان دافعها الأساسي هو الاقتصاد حيث إن معظم شركائها التجاريين أصبحوا أعضاء في الجماعة، وكانت النمسا بسبب وضعها المحايد تريد أن ترتبط بعلاقة وثيقة مع الجماعة الأوروبية من دون العضوية الرسمية، ولكن عندما رفض ذلك الطلب اضطرت إلى تقديم طلب للعضوية الرسمية مع التأكيد على الحفاظ على حيادها ،أما بالنسبة للسويد وفنلندا

[1] أمحمد بن زايد، مرجع سابق.ص64.

فإن التغيرات في أوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي شجعت كلا منها على التقدم بطلب العضوية لأنها أدركت أن الجماعة الأوروبية تملك مفتاح المستقبل السياسي و الاقتصادي للقارة الأوروبية.[1]

حيث قبلت الجماعة الأوروبية في عضويتها وفي فترة لم تتجاوز العام طلبات العضوية التي قدمتها كل من السويد والنمسا وفنلندا من أوروبا الشمالية بالنظر إلى انسجامها مع المعايير التي وضعتها الجماعة الأوروبية لقبول الدول الجديدة، حيث قدمت النمسا ملف طلب العضوية في يوليو سنة 1989، ثم تبعتها كل من السويد وفنلندا في عامي 1991 و1992 على التوالي. وبعد فحص تلك الملفات أصدرت المفوضية الأوروبية عده تقارير على مدار عام وافقت بعدها على انضمام الدول الثلاث، استنادا إلى أن أوضاعها الاقتصادية تسمح لها بالانضمام الفوري إلى الاتحاد بعد انتهاء المفاوضات الثنائية بين المفوضية والدول الثلاث. كما يلاحظ من ناحية أخرى، أن المحادثات التي أجريت بين الدول الثلاث وباقي دول الجماعة الأوروبية تركزت حول مسائل تقنية بالأساس، في ضوء انطباق المعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المطلوب استيفاؤها على تلك الدول. وعلى سبيل المثال، طلبت السويد مساعدات من أجل تحسين أوضاع منتجاتها الزراعية وحماية ثرواتها السمكية من مثيلاتها الأوروبية، دون أن تتطرق المفاوضات لأي شروط أخرى ذات طابع سياسي أو ثقافي كما هو جار مع تركيا.[2]

5. <u>المرحلة الرابعة: التوسع إلى 25 دولة</u>.

بتاريخ 13ديسمبر 2002 اختتمت مفاوضات انضمام عشر دول للإتحاد، وذلك في لقاء قمة كوبنهاغن لرؤساء الدول و الحكومات الأوروبية –المجلس الأوروبي– ووافق المجلس على انضمام الدول العشر وهي: استونيا، لتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفينيا، سلوفاكيا، التشيك، هنغاريا، وقبرص، وفي أثينا وقع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم خمسة عشر، ورؤساء الدول العشر المنضمة على الاتفاقيات

---

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا مرجع سابق، ص 28.

[2] عمرو الشوبكي،مرجع سابق،ص 04.

في 16 أفريل 2003،وبعد عملية التصديق على اتفاقيات الانضمام في كل الدول الأعضاء في الاتحاد وفي الدول المنضمة، إضافة إلى الاستفتاءات التي أجريت في الدول المنضمة، انضمت في الأول من ماي عام 2004 الدول الثمانية من وسط وشرق أوروبا و كذلك الجزء اليوناني من قبرص ومالطا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد انهي هذا الحدث التاريخي انقساما دام قرونا طويلة، فأوروبا التي تم توحيدها تعني قارة أكثر قوة و ديمقراطية و استقرار ذات سوق مشتركة ستعود بالنفع الاقتصادي على جميع مواطني الاتحاد الأوروبي.[1]

حيث طرحت دول الاتحاد الأوروبي معايير ذات طابع اقتصادي أساسا لدمج هذه الدول داخل الاتحاد من خلال ما عرف ببرنامج المشاركة مع بلدان أوروبا الوسطي والشرقية، والذي ضم بلغاريا والمجر وبولندا وجمهورية التشيك ورومانيا وسلوفاكيا، إضافة إلى بلدان البلطيق الثلاثة وسلوفينيا ومالطا وقبرص. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضع الاتحاد الأوروبي فترة انتقالية طويلة لهذه البلدان العشرة تضمنت مساعدات اقتصادية مشروطة بتحديث هذه الدول لمؤسساتها وهياكلها الاقتصادية لكي تنسجم مع نظيرتها الأوروبية، كما طالبت دول الاتحاد بلدان الشرق الأوروبي بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية عميقة في نظمها السياسية ومؤسساتها الاقتصادية، خاصة أجهزتها المصرفية.[2]

من اجل التماشي مع المسار التكاملي الأوروبي ومواكبة الدول الأوروبية الغربية التي قطعت أشواطا كبيرة في عملية الاندماج والتنمية.

---

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، (القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،2006)،ص40.

[2] عمرو الشوبكي،مرجع سابق،ص 04.

6. المرحلة الخامسة: التوسع إلى 27 دولة.

بانضمام رومانيا وبلغاريا سنة2007 انتقلت بلدان الإتحاد الأوربي من 6 دول سنة 1957 تضم حوالي 175مليون نسمة إلى 27 دولة تضم ما يقارب 500 مليون نسمة.[1]

وبالنسبة لكل من بلغاريا ورومانيا، فكان دافعهما محاولة الحصول على مزايا الانضمام للاتحاد الأوروبي بعد التطورات التي حدثت على أهداف وأبعاد واهتمامات الاتحاد الأوروبي.

7. المرحلة السادسة: التوسع إلى 28 دولة.

هي آخر مرحلة توسعية وصل إليها الاتحاد الأوروبي وذلك سنة 2013 بعد انضمام كرواتيا ليصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي 28 دولة، وهو عدد مرشح للزيادة في السنوات القادمة إذا تم قبول طلبات عضوية كل من تركيا ودول البلقان التي تسعى للانضمام لهذا التكتل الذي يعتبر أقرب إليها جغرافيا.

في حين تبقى قضية انسحاب بريطانيا معلقة بعد الاستفتاء الذي كانت نتائجه مع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وربما قد يؤدي ذلك إلى انتقال العدوى بين دول الاتحاد خاصة التي تتحمل أعباء هذا التكامل، وهو موضوع يحتاج للتأمل والبحث بالنظر لحساسيته والآثار التي ستترتب عليه إن حصل.

- [1] عبد الحكيم الفلالي، الاتحاد الأوروبي نحو اندماج كامل،متحصل عليه من:http://www.Madariss.fr

تاريخ الدخول: 2017/04/09 00:35 h.

خلاصة:

حرصت دول الاتحاد الأوروبي خلال تطبيقها لإستراتيجية التوسيع على تقديم مساعدات كبيرة إلى البلدان المرشحة للعضوية من أجل تطوير أدائها الاقتصادي وتحسين معدلات إنتاجها الزراعي من أجل تحويلها من دول مرشحة إلى دول أعضاء داخل الاتحاد. ولعل هذا ما ميز تجربة الاتحاد الأوروبي عن غيرها من تجارب كثير من التكتلات الكبرى في العالم حين وضع مساعداته لدول شرق ووسط أوروبا في إطار هدف سياسي وإستراتيجي محدد، هو ضم هذه البلدان ودمجها داخل الاتحاد الأوروبي. وبمعنى آخر، لم تهدف تلك المساعدات إلى بناء الولاء السياسي أو التبعية لدولة أوروبية كبرى، بقدر ما عكست رغبة دول الاتحاد في ضم تلك البلدان إلى مشروع أو طموح كبير يستند إلى تصور إدماجي في التفاعل مع هذه الدول، يركز على إنجاز سياسي واقتصادي محدد وإنشاء شبكة من التفاعلات الفرعية المعاشة، وليس عبر البدء بالوحدة ثم فرض المعايير الأوروبية على الدول التي تنضم إلى الاتحاد، أو مشاريع المساعدات الاقتصادية في كثير من دول العالم، كالتي تقدمها الولايات المتحدة وتشرطها غالبا بتحالف سياسي وعسكري مع هذه الدولة أو تلك بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي، أو كتلك التي ربطتها بمشاريع مفروضة بالإملاء أو بجبروت القوة العظمي كمشروع الشرق الأوسط الكبير للإصلاح السياسي في العالم العربي والشرق الأوسط.[1]

[1] عمرو الشوبكي،مرجع سابق،ص 04.

المطلب الثاني: مراحل التعميق.

تم تطبيق إستراتيجية التعميق بين دول الاتحاد الأوروبي من خلال المصادقة على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات، والتي بموجبها تم تعميق التعاون بين هذه الدول وانتشاره من قطاع إلى آخر، والتي سوف نعرضها حسب التسلسل الزمني لإبرامها.

تعتبر معاهدتي روما اللتان دخلتا حيز التنفيذ في الأول من جانفي 1958، أول بداية لمراحل التعميق بين دول الاتحاد حيث تأسست بموجبهما «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» و «الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية»، وفي حين همشت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية صارت الجماعة الاقتصادية الأوربية الأساس لتطور الجماعة المستقبلي، كانت مؤسساتها مماثلة لمؤسسات الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، لكن بسلطة تنفيذية أقل قوة نوعا ما، تسمى المفوضية لا السلطة العليا ،وأعطيت الجماعة الاقتصادية الأوروبية مجموعة واسعة من الاختصاصات الاقتصادية منها: صلاحية إقامة اتحاد جمركي مع العمل بنظام التجارة الداخلية الحرة، وتطبيق تعريفة خارجية موحدة، ووضع سياسات لقطاعات بعينها أبرزها الزراعة و التعاون بمعناه الأعم.[1]

غير أن أهم معاهدة رسمت الملامح الأساسية للإتحاد الأوروبي وأعتمد فيها هذا الاسم للجماعة هي معاهدة ماستريخت والتي تعتبر تاريخ ميلاد كيان إقليمي جديد يسمى الاتحاد الأوروبي.

[1] جونبيندر، سايمون أشرود، مرجع سابق،ص 30.

- **معاهدة ماستريخت:**

وتعرف أيضا باسم معاهدة الاتحاد الأوروبي،تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في 10 ديسمبر 1991، وفقا للنتائج المتمخضة عن قمة روما في 14 ديسمبر 1990، التي تمثلت في الدعوة إلى إنشاء إتحاد اقتصادي ونقدي وسياسي.[1]

وجاءت هذه المعاهدة بنصوص وأحكام طويلة، تضم سبعة عشر بروتوكولا وثلاث وثلاثين إعلانا جاء ليتمم الاتفاقيات السابقة، خاصة معاهدة روما لسنة 1957 والعقد الأوروبي الوحيد الصادر في 01 جويلية 1987l'Acte unique Européen.[2]

تعد هذه المعاهدة خطوة هامة صوب توحيد أوروبا، لأنها أقامت كيانا جديد يسمى الاتحاد الأوروبي وكذلك نصها على إحداث تغييرات أساسية أهمها تغيير اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليصبح اسمها الجماعة الأوروبية، بدل ذلك لم تعد قاصرة الأهداف على الناحية الاقتصادية فقط، بل تعدت أهدافها لتصبح أهدافا أكثر من اقتصادية مثل البيئة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والتكنولوجيا والطاقة والسياحة، ومن ناحية ثانية فقد أنشأت مواطنة الاتحاد الأوروبي، التي يصبح بموجبها كل مواطن يحمل جنسية دولة عضوا مواطنا في الاتحاد بحيث يتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة مثل الحق في التنقل والإقامة داخل حدود الدول الأعضاء، ومن ناحية ثالثة فقد أنشأت معاهدة ماستريخت نظام المحقق البرلماني الذي بموجبه يحق للأفراد والهيئات التقدم بشكواهم لمن يقوم بالتحقيق، وكذلك أنشأت المعاهدة لجنة المناطق،

---

[1] شمس الدين معنصري،الآليات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان،(مذكرة ماجستير)،جامعة بسكرة،2011، ص56.

[2] نفس المرجع،ص56.

ونظام أوروبي للبنوك المركزية، وبنك مركزي أوروبي، وبنك استثماري أوروبي. وأهم ما جاءت به المعاهدة هو وضع جدول زمني للوحدة الاقتصادية والنقدية، وإنشاء عملة أوروبية موحدة بحلول عام 1999.[1]

ويمكن تلخيص أهم ما جاءت به هذه المعاهدة في النقاط التالية:[2]

- توحيد السياسة الخارجية والسعي لإقامة نظام دفاعي أوروبي مشترك.
- السعي لإقامة اتحاد فيدرالي لدول الجماعة الأوروبية.
- إلغاء كافة الحواجز بين دول الجماعة، وتحرير حركة السلع والخدمات بين دول المجموعة.
- إصدار عملة نقدية موحدة، وإقامة بنك مركزي أوروبي في موعد أقصاه 1999/01/01 ليدير عملية إصدار العملة الموحدة والتي صدرت بالفعل (اليورو).

حيث نجد أن هذه المعاهدة ركزت على تعميق العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات أهمها:

- توحيد السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية لدول الاتحاد.
- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات، وإقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي.
- الاندماج الاقتصادي المتواصل عن طريق إقامة منطقة تزول فيها الحدود واندماج نقدي ذا عملة واحدة.

وقد تم إيجاد أربعة أجهزة:[3]

سلطة عليا تتألف من تسعة أعضاء مستقلين ومعينين من قبل حكومات الدول الأعضاء الستة (لكل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا عضوان، وعضو واحد لكل من بلجيكا ولكسمبورغ وهولندا). وهذه السلطة العليا تعتبر

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق،ص 105.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 300-301.

[3] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص95.

المؤسسة التنفيذية الوحيدة التي لها حق اتخاذ القرار، وهي مسؤولة عن تنفيذ أهداف المعاهدة، ولها الحق في إصدار قرارات ملزمة بأغلبية أعضائها.

أما الجهاز الثاني فهو **المجلس النيابي** الذي يتكون من وفود تختارها البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء ويمارس سلطات إشرافية أساسية.

والجهاز الثالث هو **المجلس التمثيلي** الذي يتكون من ممثل واحد عن كل حكومة من حكومات الدول الأعضاء،وله دور استشاري، علما بأن له بعض سلطات اتخاذ القرار، وله سلطة التنسيق بين أنشطة الدول والجهاز الأول(السلطة العليا).

أما الجهاز الرابع فهو **محكمة العدل** التي تتكون من تسعة قضاة من اجل تفسير وتطبيق وضمان تنفيذ المعاهدة، ويحدث تجديد جزئي كل ثلاث سنوات مع إجازة إعادة التعيين لمدة أخرى، ويتحدد العدد بعدد الدول الأعضاء مع زيادة عضو إذا لزم، ليكون العدد فرديا.

وقد تم تحقيق بعض بنود اتفاقية ماسترخت في مطلع عام 1994 حين وضعت دول المجموعة مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكية، وسمحت بنقل رعاياها دون الحاجة إلى تصاريح أو تأشيرات، وسمحت للمؤسسات المصرفية والشركات بأن تفتح فروعا لها في أي دولة من دول المجموعة من دون استخراج تصاريح لممارستها أعمالها، كما ألغت بعض الدول الحواجز الجمركية بينها وبين بقية دول المجموعة الأوروبية.[1]

وقد تم تشكيل جنسية أو مواطنة أوروبية لا تحل محل الجنسية الوطنية، وإنما تكملها، حيث يحصل كل مواطن في الدولة العضو على الجنسية الأوروبية تلقائيا، ويحصل بذلك على حق الإقامة في كامل الاتحاد، كما يتمتع بحق الانتخاب، وحق انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بغض النظر عن مكان إقامته داخل الاتحاد الأوروبي، وحق الحماية الدبلوماسية والقنصلية.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 302.

وفي نهاية عام 1995 قرر المجلس الأوروبي إطلاق تسمية "اليورو" على العملة الموحدة التي ستوضع في التداول مكان العملات الوطنية ابتدءا من 2002.[1]

حيث أصبحت هذه العملة تنافس الدولار الأمريكي وتنافسه على الصعيد العالمي (المرتبة الثانية بعد الدولار)، وقد شرع في التعامل بهذه العملة منذ1999 في المجال المصرفي قبل أن تصبح العملة الرسمية لمعظم بلدان الاتحاد الأوروبي انطلاقا من 2002.[2]

- معاهدة أمستردام:

جاءت معاهدة أمستردام الموقعة في: 02 أكتوبر 1997 لتعدل معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) والمعاهدات المنشئة للمجموعة الأوروبية، ودخلت حيز التنفيذ في: 01ماي 1999.[3]

وترتكز على هذه الاتفاقية على ثلاث ركائز أساسية:

1. توطيد أسس الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان داخل بلدان الاتحاد.
2. تحديد آليات العمل الأمني وتقوية أسس العدالة.
3. تطوير هياكل الاتحاد ومجالات نشاطه عبر إبداع مجالات جديدة للعمل.

فالمعاهدة جعلت من رفع مستوى التشغيل والتخفيض من عدد العاطلين أولوية من أولوياتها، ووضعت لأجل تحقيق ذلك خطة واضحة المعالم ارتكزت على وضع مشاريع اقتصادية مهمة تمول من صناديق الاتحاد، وتمنح كافة التسهيلات اللازمة لإنجاحها. يضاف إلى ذلك تقوية الحماية الاجتماعية عبر تنظيم العمل، ووضع حد للإقصاء والتهميش.

---

[1] هيفي أمجد حسن، **أثر عولمة حقوق الإنسان على مبدأ السيادة**، (أربيل: [ب د ن]، 2005)، ص140.

[2] عبد الحكيم الفلالي، مرجع سابق.

[3] شمس الدين معنصري، مرجع سابق،ص58.

كما نصت الاتفاقية على أهمية الحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطن الأوروبي، ومنع كل نزعة عنصرية، مع التأكيد على ضرورة الدفاع عنة حقوق المستهلك الذي يشكل القاعدة الأساسية للاقتصاد الأوروبي.

وأكدت الاتفاقية أيضا على ضرورة توفير الشروط الأمنية لضمان حقوق المواطنين الأوروبيين. مع تقنين الهجرة وضبط آلياتها، والتفكير لإيجاد حلول جذرية لظاهرة الهجرة السرية.

ومن أهم ما أكدت عليه الاتفاقية هو إعادة هيكلة مؤسسات الاتحاد الداخلية قبل توسيعه، بحيث ستمنح صلاحيات قوية للبرلمان الأوروبي الذي سيصبح على قدم المساواة مع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي الذي يقرر كل ما يتعلق بالميادين المحورية التي تهم المواطن الأوروبي من تشغيل وبحث علمي، وحماية الحريات وتنشيط الاقتصاد وغيرها من المجالات المهمة. كما حثت على التفكير في خلق آلية تمكن من تبسيط عملية اتخاذ القرار الأوروبي في حالة توسيعه حتى لا تعقد قاعدة عمل ممثلي الدول الأعضاء الواسعة عمل مؤسسات الاتحاد.[1]

- **معاهدة لشبونة:**

كانت تعرف بمعاهدة الإصلاح، وهي معاهدة دولية عدلت المعاهدتين السابقتين التين شكلتا الأساس الدستوري للإتحاد الأوروبي. وقد تم توقيعها من قبل أعضاء الاتحاد في 2007 وأصبحت سارية المفعول عام 2009، من أهم ما نصت عليه هو ما يتعلق بتنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء في مجال التوظيف وإدماج السياسة الاجتماعية، والنص على حماية الحقوق الأساسية ومحاربة أي نوع من التمييز.

[1] الاتحاد الأوروبي...قراءة في أهم الاتفاقيات التي ميزت مسار التأسيس، جريدة التجديد الالكترونية، يوم 2003/10/18، متحصل عليه من: http://www.maghress.com.تاريخ الدخول: 2017/04/12 h20:20.

«سيبقى الأول من كانون الأول2009 حدثا تاريخيا في أوروبا وسيعيشه كثير من الأوروبيين كلحظة تأثر»

بهذه العبارة وصف الرئيس الفرنسي واضع مشروع الدستور الأوروبي المشترك، **فاليري جيسكار ديستان**، اليوم الذي دخلت فيه معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، وهي « المعاهدة المؤسساتية » التي منحت القارة الأوروبية الموحدة أول شكل من مؤسساتي كامل، أضاف **ديستان** : « فإذا كانت معاهدة روما المعقودة عام 1957 قد أنشأت السوق الأوروبية المشتركة، ومعاهدة ماستريخت لعام 1992 قد تبنت العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، فإن معاهدة لشبونة قد وضعت آلية محددة المعالم لتفعيل و تسهيل عمل الاتحاد ـ رئاسة وبرلمانا ومفوضية ومواطنا ـ وتعزيز دور هذه المؤسسات على الساحتين الداخلية و الخارجية.

يعود تاريخ هذه المعاهدة إلى 2001، لدى انعقاد مؤتمر الاتحاد الأوروبي في (لايكن) في ضواحي بروكسل عندما أقترح رئيس الاتحاد في تلك الفترة، رئيس وزراء بلجيكا **غي فير هوفستارت** مبادرة تتمحور حول تشكيل لجنة لصياغة وثيقة تجمع المصاعب التي يعاني منها الاتحاد في عمله على إثر انضمام العديد من دول أوروبا الوسطى والشرقية، واقتراح الحلول لها. وذلك ضمن ظهور ثابتتين تحكمان عمل الاتحاد وهما:

الأولى من غير الممكن استخدام آلية عمل لـ 12 عضو لعمل 27 عضوا، والثانية اعتماد حق النقض (الفيتو) من قبل أي عضو يتسبب في شل عمل الاتحاد ويعيق اتخاذ القرارات الضرورية حتى بالأكثرية المطلقة والموصوفة.

دام عمل الهيئة طيلة عامي 2002 و2003 قدمت في نهايته مشروع دستور أوروبي موحد وافق عليه رؤساء دول و حكومات الاتحاد في 2004، إلا أن الاستفتاء الشعبي الذي جرى في فرنسا وفي هولندا وجاءت نتيجته رفض هذا المشروع، أعاد الوضع إلى المرحلة التي انطلق منها أي العام 2001، مما جعل القادة الأوربيين يبحثون عن حلول جديدة، فتوافقوا على معاهدة مبسطة، تبتعد عن النصوص القانونية

الجامدة المعقدة التي شكلت المواد الرئيسية لمشروع الدستور وتقترب أكثر من المواطن الأوروبي بنصوص واضحة تراعي ظروفه واحتياجاته اليومية المباشرة.

فكان أن عقد اجتماع للاتحاد في لشبونة ـ البرتغال ـ عام 2007 وتمت الموافقة عليها وعرفت بمعاهدة لشبونة، ومع هذا فإن بعض البلدان الأعضاء، ومراعاة لأوضاعه الداخلية ولإزالة الحساسية الناشئة والمتمثلة في طغيان الأوروبي على الوطني ، فضل إما أن يعرض المعاهدة على الاستفتاء الشعبي كما جرى في الجمهورية الايرلندية وتمت الموافقة عليها، وإما أن تعرض على المحكمة الدستورية للدولة كي لا يكون هناك تعارض بينها وبين الدستور كما جرى في الجمهورية التشيكية، وهكذا تمت الموافقة على معاهدة لشبونة ودخلت حيز التطبيق في أكتوبر 2009.[1]

ويرى المحللون أن معاهدة لشبونة أدخلت تعديلات عديدة على النصوص التي ترعى عمل الاتحاد وتتيح له التحرك بفعالية وبسهولة أكثر وتعزز دور البرلمان الأوروبي؛ المؤسسة الأوروبية الوحيدة المشتركة المنتخبة من مواطني كل بلد، في ميادين الرقابة والتشريع، وأصبحت مؤسسات الاتحاد مع مهامها على الشكل التالي:

أولا: استحداث منصب رئيس للمجلس الأوروبي، لمدة ثلاثين شهرا تتجدد ولايته لمرة واحدة، وقد تم تعيين رئيس وزراء بلجيكا السابق **هيرمان فان رومبوي** لهذا المنصب الرمزي، من طرف أعضاء المجلس، ومن مهامه الرئيسة تمثيل الاتحاد في الخارج فيما يخص الشؤون الخارجية و الأمن، والتنسيق بين الزعماء أعضاء المجلس، ويأخذ المجلس قراراته في مجالات محددة بالأكثرية الموصوفة أي 55% من الدول الأعضاء في الاتحاد(15 من 27 بلدا) ،أما القرارات التي تتطلب الإجماع فتتعلق بالسياسة الخارجية

---

[1] عفيف رزق، الاتحاد الأوروبي من معاهدة روما إلى معاهدة لشبونة، جريدة المستقبل، العدد3516، الأحد20 كانون الأول 2009، ص11، لبنان. متحصل عليه من:http://www.almustaqbal.com تاريخ الدخول: 2017/03/19 h08:45.

والقضايا الاجتماعية والضرائب، كما أن حق الاعتراض محفوظ وذلك لمجموعة من البلدان على أن لا يقل عددها عن أربعة.[1]

ثانيا: أتاحت معاهدة لشبونة فرصة جيدة لتعزيز صلاحيات البرلمان الأوروبي وخصوصا في النواحي الرقابية و التشريعية كالسياسة الزراعية المشتركة وقضايا الموازنة، ومن أهم مهامه انتخاب رئيس المفوضية بناء على اقتراح المجلس الأوروبي.[2]

ثالثا: تم استحداث منصب الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجة و السياسة الأمنية، والذي ضم مهام الممثل الأعلى للشؤون الخارجية، ومفوض الشؤون الخارجية بالاتحاد ليكون الأقرب إلى وزير خارجية الأسرة الأوروبية والمتحدث باسمها دوليا، وفي دعم إضافي لمساعي تطوير الدور الخارجي للاتحاد تضمنت المعاهدة بندا حول تشكيل سلسلة السفارات، أو ما يطلق عليها "الهيئات الأوروبية للعمل الخارجي"، وتم انتخاب السياسية البريطانية **كاترين أشتون** كأول من يشغل منصب الممثل الأعلى للاتحاد. [3]

رابعا: إقرار نظام جديد للتصويت، ولكن خلال الفترة من عامي 2014 إلى 2017 بديلا عن النظام القائم على الثقل الانتخابي، بحيث تحصل كل دولة على عدد من الأصوات بالتناسب مع حجم سكانها، فدولة مثل ألمانيا تحصل على 29 صوت وفقا لهذا النظام، غير أن النظام الجديد يمنح كل دولة صوتا واحدا فقط مما جعل الدول ذات الثقل السكاني تقابله بالمعارضة. [4]

وأخيرا، تستطيع أي دولة ترك الاتحاد إذا ما رغبت في ذلك وعليها فقط التفاوض على شروط خروجها مع شركائها في المجلس الأوروبي، وهو ما تحدده المادة 50 من معاهدة لشبونة.

---

[1] يسرا الشرقاوي،"معاهدة لشبونة...الدستور الأوروبي سابقا" مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه من: http://www.siyassa.org. تاريخ الدخول: 2017/04/18 h16:30.

[2] عفيف رزق، مرجع سابق.

[3] يسرا الشرقاوي، مرجع سابق.

[4] نفس المرجع.

الخلاصة:

يجمع مشاهدو التطور التاريخي للجماعة الأوروبية على القول إن الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية استطاعت على مدى نصف قرن أن تتجاوز خلافاتها الوطنية وأن تلغي معظم حدودها الوطنية من أجل تحقيق الوحدة الإقليمية الجديدة، إذ تحققت الوحدة الأوروبية على مراحل وبصورة تدريجية، كادت اليوم تحقق أهدافها الأسمى وهي الأهداف السياسية، كانت معاهدة روما (عام 1957) تهدف إلى تحقيق غاية اقتصادية صرفة ومحدودة في أبعادها، وهي توحيد السوق وتحرير حركة السلع بين الدول الأعضاء، واتسع نطاق الوحدة تدريجيا ليشمل توحيد سوق رؤوس الأموال والخدمات، ثم سوق العمل، ثم أضطر القطاع العام إلى فتح أبوابه للمقاولين الأوروبيين، ثم تم الاتفاق (اتفاقات شنغن) على إلغاء الحدود الداخلية للجماعة الأوروبية وعلى الإدارة المشتركة للحدود الخارجية وللهجرة واللجوء السياسي، وجاءت معاهدة ماستريخت لتحدد أسس الوحدة السياسية الأوروبية. لقد اتسع موضوع الوحدة من السوق إلى سياسات التنمية الإقليمية ومنها إلى السياسات الثقافية والتكنولوجية والعلمية، تحققت الوحدة النقدية على مراحل، ونشأت مواطنة أوروبية تعلو على مواطنة الدول وتمنح رعايا الدول الأوروبية الأعضاء حق الترشح والتصويت في الانتخابات المحلية أو الأوروبية في الدول الأوروبية المضيفة. هذا ما أجادت في تحقيقه على مراحل وبطريقة منتظمة ومنسقة دول ذات الهويات القومية والتاريخية المتمايزة، والدول العربية التي جمع بين أبنائها التاريخ الواحد والحضارة الواحدة عجزت عن تحقيق الحد الأدنى منه.[1]

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص253.

المبحث الثاني: صعوبات وعوائق تطبيق الإستراتيجية.

لاشك أن تطبيق أي إستراتيجية قد تواجهه مجموعة من العوائق والصعوبات وتختلف باختلاف القضايا وأزمنتها وأماكن تطبيقها، وهذا ما حصل مع تطبيق إستراتيجية "التوسيع/التعميق" في الاتحاد الأوروبي، والتي سنحاول حصرها في صعوبات ذات طابع سياسي وأخرى ذات طابع اقتصادي.

المطلب الأول: صعوبات ذات طابع سياسي.

- المنافسة الروسية على الحدود الشرقية ومحاولة احتواء الدول الأوروبية الشرقية والعودة إلى حدود الاتحاد السوفيتي سابقا، من اجل توسيع مناطق النفوذ ودعم أمنها القومي، وهذا ما عبر عنه الدكتور إسماعيل صبري مقلد بقوله: يبدو الارتباط وثيقا للغاية بين مقدرة الدولة على دعم أمنها القومي وبين إبقائها على بعض الدول ملتزمة بإيديولوجيتها، إذا ما كان لتلك الدول بالذات تأثيرات إستراتيجية معينة على ظروفها واحتياجاتها الأمنية، وربما كان المثال البارز لذلك...حرص الاتحاد السوفيتي على الإبقاء على منطقة شرق أوروبا باعتبارها حزام امن له مرتبطة بإيديولوجيته، وذلك تجنبا لرد الفعل الخطير الذي سينجم عن وجود أنظمة على حدوده من الفكر أو تهيمن عليها اتجاهات سياسية معادية له".[1]

حيث أن روسيا لن تبقى مكتوفة الأيدي، مقابل التوسع الأوروبي الرأسمالي نحوها وبالتالي فهي تسعى من أجل تعطيل هذا المسار التكاملي والحد من توسيعه لأنه يمثل خطر على قوتها وأمنها الإقليمي، إذ تسعى وباستعمال القوة الناعمة (الدعاية) هذه المرة إلى زعزعة البناء الأوروبي من خلال نشر معلومات مضللة والدعاية الهادفة إلى الحفاظ على أو زيادة النفوذ الروسي وإضعاف الاتحاد الأوروبي وزرع الشقاق فيه وهذا ما ندد به البرلمان الأوروبي في قرار صادر له الأربعاء 23 نوفمبر 2016.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص135.

يعكس القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي قلقا من طمع روسي في دول أوروبا الشرقية، التي تحلم روسيا باستعادتها كجزء من إمبراطوريتها الممتدة غربا، القرار صوب على هذه النقطة بالقول: " أن الإعلام الروسي يهاجم القيم الديمقراطية وزرع الشقاق في أوروبا وإعطاء الانطباع بان دول الاتحاد الأوروبي الشرقية هي دول فاشلة" وصار هذا التأثير المحتمل بمثابة هواجس أوروبية من توغل التأثير الروسي غربا بقوة الإعلام الناعمة بعدما توغل بالقوة العسكرية في شبه جزيرة القرم وبسط نفوذه في أوكرانيا [1]. وهذا ما يهدد التوسع الأوروبي شرقا ويعيقه.

-الاختلاف في الرؤى بين الدول المركزية في الاتحاد الأوروبي حول مستقبل هذا الاتحاد، فنجد أن هناك توجه فرنسي نحو المتوسط والجنوب الأوروبي، حيث ترى فرنسا أن مستقبل الاتحاد الأوربي يرتكز على الجنوب الأوروبي والدول المطلة على المتوسط ولهذا سعت فرنسا إلى بعث مشروع الاتحاد من اجل المتوسط (The Union for the Méditerranéen)الذي لاقى اعتراضا ألمانيا، ليتم اعتباره في الأخير استكمال لمسار برشلونة، وهذا سعيا منها لاسترجاع مكانتها في هذه المنطقة التي تعتبر منطقة نفوذ في التاريخ الفرنسي.

أما ألمانيا فترى أن مستقبل الاتحاد الأوروبي في التوسع نحو الشرق، فألمانيا اليوم تدفع بقوة الاتحاد الأوروبي نحو الشرق بدعوى انه ليس من مصلحة ألمانيا أن تتحول من جديد إلى خط فاصل بين عالمين مختلفين، أوروبا الغربية الغنية المستقرة من جهة وأوروبا الشرقية والوسطى التي تعيش فوضى اقتصادية، ولا استقرار سياسي من جهة أخرى. [2]

في حين بريطانيا لها توجه أطلسي نحو الولايات المتحدة الأمريكية، بداعي تقارب اللغة والجنس، حيث يرى البريطانيون أن تكون الأولوية الأوروبية هي تعزيز حلف الأطلسي كصيغة تحالف أثبتت قيمتها

---

[1] نذير رضا، دعاية روسيا ومخاوف جيرانها: أسألوا عن أوروبا الشرقية، جريدة المدن الالكترونية، السبت 2016/11/26، متحصل عليه من :www.almodon.com.تاريخ الدخول: 2017/03/18 h23:00.

[2] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 41.

التاريخية عالميا وأوروبيا [1]، ويرون أن مستقبل الاتحاد الأوروبي في تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الأولى في العالم.

- وتبقى قضية روح المواطنة والانتماء الأوروبي من أبرز المشاكل التي تعيق عملية التكامل الأوروبي.

إذ لم تساهم النجاحات المحققة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في القضاء على الروح الوطنية الضيقة، ولم تساهم كذلك في خلق الشعور الأوروبي فوق القومي الذي تصوره البعض كإيديولوجية جديدة للجماعة، والذي تكهن بعض منظري الوظيفية الجديدة بمساهمته في نقل الولاء من الدولة القطرية إلى المؤسسات التكاملية الأوروبية، فما يحدث الآن في حقيقة الأمر هو تنامي الارتباط بالدولة القومية وليس الارتباط بالمؤسسات التكاملية[2]، وهذا ما يقف عائقا أمام تعميق عملية التكامل الأوروبي، الذي يطمح إلى بناء دولة فدرالية تذوب داخلها الدول وتحوز على الولاء الكامل للشعوب الأوروبية، حيث نجد أن هذه المؤسسات تعاني من أزمة الشرعية وتشهد منافسة من قبل البرلمانات المحلية.

فمن الصعب أن نشرح للمواطنين الأوروبيين أهمية وجدوى القضايا مثل التشكيل المستقبلي (داخل أمانة عامة جديدة أو داخل لجنة) أو معدل دوران الرئاسات الأوروبية بين الدول الأعضاء، وبالإضافة إلى ذلك يمكن للدفاع عن القضايا الوطنية أن يؤثر على القضايا المؤسسية والإجرائية، بما فيها تلك المتعلقة بالعلاقة بين دول "صغيرة" و"كبيرة" خلال المناقشات على عضوية اللجان [3]، كل هذه القضايا والنقاشات تجعل المواطن الأوربي يصرف الاهتمام بالقضايا الأوروبية ويهتم بالقضايا الوطنية.

- مشكلة الهجرة (توحيد سياسات الهجرة وما خلفته من مشاكل خصوصا تنامي الإرهاب)، فلطالما كانت الخيارات الأوربية في مجال الهجرة دائما واضحة، حيث ترغب أوروبا في هجرة منظمة لتلبية حاجاتها

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص228.

[2] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص84.

[3] Wessels, Stark Hans, Evolutions possibles de l'Union européenne, Politique étrangère, n°1,61année, 1996, p143, 27/04/2017, de:www.persee.fr/doc/polit.

الاقتصادية والاجتماعية، وكان ينظر إلى الهجرة غير الشرعية باعتبارها حركة مخالفة للقوانين وغير مرغوبة فقد فرضت هذه الهجرة على أوروبا فوجدت نفسها ملتزمة بإيجاد وتطوير وسائل وآليات جديدة لإدارة شؤون المهاجرين غير الشرعيين.[1]وهذا ما جعلها تتبنى سياسات موحدة في هذا المجال، وكان نتيجة هذه السياسات ظهور العديد من المشاكل أهمها تنامي الجريمة المنظمة، والتهريب والإرهاب.

وقد ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة ومشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة، وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية الهوية ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق لدى دول شمال المتوسط خاصة عندما ترتبط بمسارات العنف.[(2)]

وقد أثارت هذه القضية ضجة كبيرة في الآونة الأخيرة نتيجة توافد اللاجئين السوريين على الاتحاد الأوروبي وهو ما أبان عن اختلاف الرؤى بين دول الاتحاد، وعدم القدرة على تبني سياسة موحدة بين الدول تجاه القضية، فكان هناك ترحيب باللاجئين في دول مثل ألمانيا بينما أغلقت دول أخرى حدودها في وجوههم مثل فرنسا، وهو مما نتج عنه أزمة أوروبية حول تقاسم اللاجئين، وأزمة إنسانية حقيقية ضربت بمبادئ الاتحاد الأوروبي في حماية حقوق الإنسان عرض الحائط.

– من العوائق الأخرى التي تواجه الاتحاد الأوروبي ، قضية اختلاف الثقافات في أوروبا، وقال جون مونييه الذي يعتبر أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي :"لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت قد ركزت

[(1)] خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، (مذكرة ماجستير)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 76.

[(2)] نفس المرجع، ص 55.

على الثقافة وليس الاقتصاد"، فوجود 15 مليون مسلم ذو ثقافة غريبة عن الثقافة الأوروبية السائدة في أوروبا أمر يقلق بعض الأطراف في الاتحاد، ولحل هذه المعضلة صرف الاتحاد 500 مليون يورو على السياسة الثقافية من أجل تقريب الثقافات الأوروبية المختلفة داخل الاتحاد على أساس وجود ثقافة الموزاييك في أوروبا بين الثقافات المختلفة، كالثقافة الفرنسية والألمانية والإيطالية والانجليزية والثقافات الأخرى، حيث توجد 15 لغة مستعملة بين شعوب دول الاتحاد.[1]

- تخوف الدول الصغرى في الاتحاد، كفنلندا ودول البينيلوكس (بلجيكا ولكسمبورغ وهولندا) من أنها ستفقد مكانتها داخل الاتحاد عند دخول دول جديدة ، لأنها سوف تحصل على نصيب الأسد من دعم الاتحاد وسوف يؤثر ذلك على مصير شعوب الاتحاد التي تتمتع بحياة مريحة، بعد دخول دول جديدة من أوروبا الشرقية الفقيرة للاتحاد، وكذلك خلافات بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة على قضية السيادة الوطنية والنفوذ الدولي، فترى هولندا أن تحركاتها الدولية تقلصت بعد اتفاقية ماستريخت التي دعت إلى إيجاد سياسة أوروبية خارجية موحدة، وأن هناك تفاوت في التزام الدول الأوروبية في الاتحاد في السياسة الخارجية الموحدة، فالدول الصغيرة أكثر التزاما بسياسة أوروبا الموحدة من الدول الكبرى التي لازالت تملك هامشا أكبر من الالتزام أو عدمه بسياسات الاتحاد.[2]

---

[1] أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص 19.

[2] نفس المرجع، ص 18.

المطلب الثاني: صعوبات ذات طابع اقتصادي.

- الاختلافات بين الدول الأوروبية حول الإنفاق الزراعي على أساس أن اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة منذ عام 1999، تدعو إلى صرف نصف ميزانية الاتحاد البالغة 100 بليون يورو كمساعدات زراعية، مما يزعج فرنسا وألمانيا، والخلاف القائم بين بعض الأعضاء في كيفية دعم الدول الجديدة من دون أن تتأثر الدول الأصلية، لكي تصل الدول الجديدة المنظمة للاتحاد إلى نفس مستوى بقية الدول.[1]
- تأهيل اقتصاديات الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي يتطلب ميزانيات ضخمة وهو ما يرهق كاهل الاتحاد بمستويات مختلفة.ففي دراسة أقامتها وزارة الخارجية الألمانية بينت أن توسيع الإتحاد الأوربي إلى الشرق سيكلف 80 مليار أورو وبأن الإتحاد الأوربي لا يملك خيارا، فإما أن تعمل أوربا الغربية على استقرار أوربا الشرقية، أو أن تعمل أوربا الشرقية على زعزعة أوربا الغربية.[2]
- الإنفاق على القضايا والجوانب الثقافية، فالاتحاد الأوروبي يصرف أموال ضخمة على القضايا والجوانب الثقافية، خصوصا ما تعلق بالدول القطرية، كترقية لغاتها المحلية (الفرنسية والألمانية)، إضافة إلى الأموال التي تصرف على العروض السينمائية وإنتاج الأفلام وغيرها من النفقات التي ترهق كاهل الاتحاد، فنجد مثلا "الهيئة الألمانية للتبادل العلمي (DAAD) أكبر منظمة مانحة في العالم، وهي تدعم التبادل الدولي للطلاب والعلماء والباحثين وتمول دراسات أكثر من 1,5 مليون عالم في ألمانيا والخارج، ولها العديد من المكاتب الإقليمية والدولية".[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 18.

[2] أمحمد بن زايد، مرجع سابق، ص 175.

[3] وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألماني للأعلام، **الهيئة الألمانية للتبادل العلمي DAAD**، متحصل عليه

.http://m.almania.diplo.de تاريخ الدخول: 2017/03/23 12:00

خلاصة:

على الرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهت تطبيق إستراتيجية "التوسيع/التعميق" والتي كادت في العديد من المرات أن توقف أو تعطل المسار التكاملي الأوروبي، إلا أن دول الاتحاد لم تقف عاجزة أمام هذه العراقيل، وإنما كانت في كل مرة تبحث عن حلول لتجاوز هذه الصعوبات واستكمال مسارها التكاملي وهو ما يظهر قدرة مؤسسات الاتحاد على التكيف مع المتغيرات الجديدة وامتلاكها مرونة للاستجابة لكل ضغوطاتها.

الفصل الثالث:

سيناريوهات مستقبل الإتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث: سيناريوهات مستقبل الإتحاد الأوروبي.

إذا كان المشروع التكاملي الأوروبي عبارة عن عملية طويلة ومسار يمتد في الزمن، فإن تطبيق إستراتيجية التوسيع/التعميق إنما هي عملية مرحلية انطلقت من بدايات هذا المسار وماضيه وتمر الآن بحاضره، وما مستقبلها إلا واقع مقبل نتطلع له، لذلك حاولنا في هذا الفصل دراسة التطورات المستقبلية للعملية، بهدف وضع الاحتمالات الممكنة للمشروع، وتحديد اتجاهات وخطوط سيره، وهذا من خلال دراسة تطور قضايا الحاضر واستيعاب أحداث الماضي.

وفي ظل الحركية التي تعرفها المنطقة، وتداخل سلوكيات الدول والتجاذبات داخل الدول نفسها، وكذا سير مشروع الاندماج الأوروبي اتجاه الشرق، نجد أنفسنا أمام تعدد وتعقد مشاهد المستقبل، وخصوصا في مرحلة انتقالية، أهم ما يميزها:[1]

- المؤقتية: بمعنى أنها مرحلة لا تتسم بالطول الزمني.
- التسارع: بمعنى تعاقب الأحداث بسرعة كبيرة وفي وقت قصير.
- الاضطراب: حيث تحتدم المواجهة بين القوى التي تدافع عن الوضع القائم وقوى التغيير.

غير أنه واعتمادا على المعطيات التي تم استخلاصها مما سبق، وضعنا ثلاث سيناريوهات تقوم على ثلاث متغيرات أساسية هي:

- **المتغير الأول:** نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا)، وأثره على المشروع التكاملي الأوروبي.
- **المتغير الثاني:** العلاقة بين قوى التفكك وقوى التكامل.
- **المتغير الثالث:** التناسب بين القوى الدولية والعلاقة معها (الولايات المتحدة، روسيا، الصين).

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 135.

المبحث الأول:السيناريو الاتجاهي.

وهو سيناريو يفترض استمرار الأمور على حالها دون تغيير وبقاء الوضع على ما هو عليه، في مرحلة تتسم بالضبابية وعم الوضوح. ويبنى هذا المشهد على مجموعة من المؤشرات أهمها:

أن المسار التكاملي الأوروبي لم يأتي صدفة وإنما هو نتاج مخاض عسير من الصراعات التاريخية والأطروحات النظرية والفكرية، مما جعل هذا البناء يشيد على أسس متينة تستطيع مواجهة العواصف والهزات، مما يجعله محافظا على الوضع القائم حتى وإن لم يحرز تقدما.

ويمكن مناقشة المتغيرات حسب هذا السيناريو كالآتي:

المتغير الأول: نمط العلاقة بين الدول المركزية داخل التحاد الأوروبي.

ستستمر حالة الشك نحو السلوك الألماني اتجاه شرق ووسط أوروبا، وسيبقى التوجه الفرنسي نحو الحوض المتوسط قائما وستبقى مسالة الوزن النسبي لدول القوس اللاتيني داخل الاتحاد الأوروبي تطرح نفسها، وسيستمر التعارض والاختلاف الفرنسي الألماني حول مختلف القضايا الأوروبية قائما ويتجدد في كل مناسبة، وهو الأمر الذي سينعكس على المسار التكاملي الأوربي في شكل تقدم حذر يتسم بالمراجعات ومحاولة ضبط التوازن بين مختلف القوى الداخلية وهو ما سيعطل من سرعة التكامل ويؤخره.

المتغير الثاني: العلاقة بين قوى التفكيك وقوى التكامل.

ستبقى علاقة الصراع قائمة بين قوى التفكيك وقوى التكامل حيث أن كل طرف يحاول الدفاع عن موقفه من الاتحاد ويبرره من زاوية نظره، فنجد أن قوى التكامل تركز على مزايا التكامل الأوربي وما حققه من تنمية اقتصادية وانتعاش أوروبي، وتوحيد للفرقاء الأوربيين الذين خاضوا حروبا طاحنة أتت على الأخضر واليابس، وما حققه الاتحاد الأوربي من نشر للقيم الديمقراطية والسلم وحقوق الإنسان وغيرها من المزايا التي جعلت منه مركز جذب للدول التي كانت تعاني مشاكل سياسية واقتصادية. أما قوى التفكيك

فتركز على إخفاقات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات التي تعصف به مثل الأزمة المالية وأزمة اللاجئين والأمن والسياسة الخارجية...الخ.

المتغير الثالث: التناسب بين القوى الدولية والعلاقة معها.

ستبقى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والقوى الدولية في حالة من عدم الاستقرار، تتقارب أحيانا بداعي المصلحة وتختلف وتتصارع أحيان أخرى بداعي اختلاف الرؤى أو التنافس من اجل مناطق النفوذ، وبما أن الاتحاد الأوروبي لا يعتبر قوة عسكرية وإنما قوة اقتصادية، فإن هذا يؤهله للتنافس مع باقي القوى الدولية في المستوى الأوسط، حسب **جوزيف ناي**[1]ففي هذا المستوى سنجد العلاقات الاقتصادية، حيث العالم متعدد القطبية بالفعل، وهذا هو المستوى الذي يسمح لأوروبا بالعمل كوحدة واحدة، وحيث تلعب دول أخرى مثل اليابان والصين دوراً على قدر كبير من الأهمية، ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تتوصل إلى اتفاقية تجارية أو تنجح في تسوية قضايا الاحتكار الدولية دون موافقة مفوضية الاتحاد الأوروبي.

كما سيستمر التنافس الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وسيجد الطرفين في حوض المتوسط فضاء مناسب لهذا الصراع، كما سيستمر التنافس التوسعي والاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا حول مناطق النفوذ الفاصلة بينهما، وسيسعى كل منهما وباستعمال جميع الوسائل لضم وجذب أكبر عدد من هذه الدول (أوروبا الشرقية).

---

[1]جوزيف ناي، خطوات أوروبا التالية، تر(مايسة كامل)2005،متحصل عليه من:http://www.project-syndicate.org

تاريخ الدخول: 19 :20 h20017/02/12

المبحث الثاني: سيناريو الفشل.

وهو سيناريو سلبي، مبني على أساس تعطل المسار التكاملي الأوروبي وانهياره، أو عودته إلى نقطة البداية (الدول الستة المؤسسة للاتحاد)، وهذا في ظل مجموعة من الافتراضات أهمها:

- يرتبط إخفاق مسار التكامل الأوروبي بإخفاق إستراتيجيات التوسيع الأفقي والتعميق العمودي.
- في حال ما زاد تأزم العلاقات الثنائية، خاصة العلاقات بين الدول المحورية في الاتحاد، فإن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تضرب المنطقة ستتفاقم، وبناءا على هذا السيناريو فإنه، لا منطقة اليورو ولا فضاء شنغن ولا التوسع نحو الشرق تستطيع الذهاب بعيدا في مجال توسيع وتعميق الاتحاد.
- التوجه الفرنسي نحو المتوسط والخروج البريطاني، والخلافات التي تميز منطقة البلقان، وما تعانيه من ضعف وهشاشة اقتصادية واجتماعية، قد تثني الاتحاد عن التوسع نحو المنطقة الشرقية وتنهي أحلام التوسع الأوروبي.

وسنناقش هذا السيناريو من خلال المتغيرات الثلاث الآتية:

المتغير الأول:نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي.

- في حالة ما إذا تركت العلاقات الثنائية الأكثر تعقيدا خارج المنطق التكاملي (اختلاف وجهات النظر والتوجهات الفرنسية الألمانية، الخلافات في منطقة البلقان) فإنها ستتفاقم وقد تودي بالمسار التكاملي، حيث نجد اختلاف وتعارض شديد بين رؤية فرنسا ورؤية ألمانيا للإتحاد، فالأولى تتبنى رؤية متوسطية للاتحاد وقد تجلى هذا في إطلاقها لمشروع"الاتحاد المتوسطي" الذي تسعى من خلاله إلى الهيمنة الإقليمية على حوض المتوسط باعتبارها منطقة نفوذ قديمة تريد الولوج فيها من جديد، وقد لاقى هذا المشروع معارضة شرسة من طرف ألمانيا وبعض الدول الأوروبية خاصة منها الشرقية، أما الثانية فتتبنى رؤية شرقية بعد أن ورثت معظم النفوذ السوفيتي في معظم دول أوروبا الشرقية، وذلك بمحافظتها على الحد الأدنى في علاقاتها بمنطقة كان

لها نفوذ فيها، واستمرار الوضع على هذه الحال قد يؤدي إلى انقسام أوروبا إلى قسمين الأول موالي لفرنسا وتطلعاتها والثاني موالي لألمانيا وتطلعاتها، وهذا ما قد يرهن المسار التكاملي لصالح اصطفافات مصلحية ما دون الاتحاد. وقد أعلن و نبه إلى تلك المخاوف وبشكل رسمي الرئيس الفرنسي نيكولا سركوزي خلال قمة الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2011/12/08 بقوله: " أن الاتحاد على عتبة أزمة حقيقية قد تصل إلى حد تفكك الاتحاد الأوروبي" حيث أرجع ذلك إلى أزمة اليورو التي تشهدها القارة والاختلاف الفرنسي والألماني والبريطاني (قبل خروجها من الاتحاد) بشأنها، مشيرا في سياق حديثه إلى أن الوقت يداهم قادة الاتحاد الأوروبي لإيجاد مخرج فعلي لهذه الأزمة.

المتغير الثاني: العلاقة بين قوى التفكك وقوى التكامل.

إذا لم تكن هناك حاجة لتوسيع وتعميق الاتحاد الأوروبي في ظل التحديات الاقتصادية وصعود القوى الجديدة خاصة الانفصالية منها وأدراك الأوروبيون الحاجة لذلك، فإن هذا سيؤدي إلى انهيار المشروع الأوروبي، خصوصا مع تنامي هذه الأزمات والتي من أهمها:

– مشكلة الانسحاب البريطاني من الاتحاد وما قد تسببه من عدوى داخل دول الاتحاد، خاصة التي تتحمل أعباء هذا التكامل وتجد فيه تعطيلا لمسارها التنموي، مما قد يؤدي إلى انهيار البناء الأوروبي، حيث أن الخروج البريطاني سيكلف الاتحاد كثيرا خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ أن الدول التي تعاني من عجز مالي وديون ونظم مصرفية هشة ستتعرض لضغوط مالية أكبر، كما ستتأثر الدول التي تعتمد على التصدير إلى بريطانيا بشكل سلبي جراء انسحابها من السوق المشتركة، كما سيؤدي خروج بريطانيا إلى خسارة أكثر من 950 ألف وظيفة واتساع نسب الهجرة.[1]

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، **مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، متحصل عليه من: www.politics.dz.com تاريخ الدخول:2017/05/04 الساعة 15:30.

– نمو اليمين المتطرف في الكثير من دول الاتحاد ودعواته بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو وفضاء شنغن، في كل من فرنسا وهولندا، وتغذيته للاختلافات الثقافية والدينية وعدم تقبله للآخر، مما قد يؤدي إلى إشعال فتيل أزمة هوية داخل الاتحاد الأوروبي، على غرار الصراعات الإثنية الحاصلة في دول أوربا الشرقية.

– أزمة اليورو والخلافات الهائلة بين شمال وجنوب أوروبا، بين دول تتسم بالهشاشة الاقتصادية ودول تتحمل أعباء هذه الأزمة، مما قد يجبر الكثير من الدول على الخروج من منطقة اليورو وهو ما يعتبر تراجع وانتكاس في المسار الأوروبي.

– بروز وتطور الحركات الانفصالية في أوروبا من بعض الأقاليم التي تسعى إلى الانفصال أو الحصول على الحكم الذاتي وأهمها إقليم (كاتالونيا) في اسبانيا وإقليم(فلاندرز)في بلجيكا، وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل هذه الأقاليم داخل الاتحاد وكيفية تعامله معها ومدى تأثيرها على مستقبل هذا التكتل.

– فشل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع أزمة اللاجئين وصدام دول أوروبا الغربية والشرقية، نتيجة الاختلاف في كيفية تقسيم اللاجئين بين الدول ورفض الكثير منها استقبال أي لاجئ على أراضيها مما زاد الأعباء على الدول التي فتحت حدودها أمام قوافل اللاجئين، في ظل عجز دول الاتحاد في تبني سياسة موحدة تجاه القضية المطروحة.

حيث عبرت الصحفية صفاء نعيمي عن هذا بقولها:إن اكبر تهديد لأعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين هو أن خروج بريطانيا يمكن أن يصبح الخطوة الأولى نحو تفكك الإتحاد الأوروبي بشكل عام، لقد وضعت الأزمة المالية لعام 2008 وأزمة اللاجئين السوريين الحالية المؤسسات السياسية في الاتحاد الأوروبي تحت ضغوط هائلة، ولذلك يمكن أن يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من

زعزعة ثقة الشعوب في مشروع الاتحاد الأوروبي ومدى ديمومته على المدى الطويل، مما يتسبب في دفع بلدان أخرى إلى التفكير في مسألة الخروج من الاتحاد."[1]

المتغير الثالث: التناسب بين القوى الدولية والعلاقة معها.

الانقلاب الأمريكي على المسار التكاملي الأوروبي وإدارة الظهر له وإخفاق التعاون الصيني الأوروبي، حيث كان التهديد الشيوعي احد الأسباب الرئيسية للتعاون الأمريكي الأوروبي إبان الحرب الباردة لإضعاف الاتحاد السوفيتي الذي تكلل في النهاية بالنجاح في تفكيكه رسميا في 1991/12/24، ولكن التضامن والتحالف الذي كان قائما بين دول الغرب مع نهاية الحرب الباردة بدأ ينهار، إذ أن الولايات المتحدة أعادت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتبدد خطر انتشار الشيوعية في مناطق العالم النظر في رسم خرائط النفوذ التي روعيت طويلا لضرورات الحرب الباردة لمراجعة التزاماتها الدولية، وتحديد دورها في النظام الدولي، بيد أن تفكك الاتحاد السوفيتي غير البيئة الإستراتيجية لعلاقات التحالف الأوروبية الأمريكية، إذ لم يعد هناك عدو خارجي يوجه ضده هذا التحالف طاقته.[2] إذ تنامت قوة الاتحاد الأوروبي خاصة مع الحركة التوسعية التي قام بها تجاه المنطقة الشرقية للقارة الأوروبية، وما حققه من ازدهار اقتصادي جعله قوة اقتصادية منافسة لأكبر القوى الاقتصادية العالمية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما جعل هذه القوى تسعى إلى إفشال المشروع التكاملي الأوروبي بغية إضعاف قوته الاقتصادية، التي مصدرها الأساسي هو التكامل الاقتصادي بين الدول الأوروبية والحد من منافسته لها في مناطق نفوذها المتمثلة في حوض المتوسط وشمال إفريقيا والشرق الأوسط.

---

[1] صفاء نعيمي،9 أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، متحصل عليه من: http://www.cnbcarabia.com. تاريخ الدخول: 2017/04/18 08:00 h.

[2] عبد الحميد العيد الموساوي، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، 2002، ص 166.

المبحث الثالث: سيناريو النجاح.

يقوم هذا السيناريو على فكرة التنمية المشتركة، التي تركز على فكرة تضامن المصالح وتداخلها بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الأوروبي، وهي الفكرة التي تستطيع تعبئة وتوجيه وتسهيل ضم هذه الدول من أجل حماية مصالحها وزيادة مكاسبها في الجانب الاقتصادي والسياسي والأمني، وتقوم كذلك على فكرة التوحيد السياسي والثقافي لدول الاتحاد من خلال إزالة كل الحواجز والوصول إلى تجسيد "الولايات الأوروبية المتحدة"كدولة واحدة تذوب فيها حدود وسيادات الدول وتجسد حلم أوربا الموحدة.
وسنناقش هذا السيناريو من خلال المتغيرات التالية.

المتغير الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي.

إذا تطورت العلاقات الألمانية الفرنسية بشكل إيجابي تصاعدي يصب في مصلحة الاتحاد، ويترك الخلافات والأحقاد جانبا، فإن هذا سينعكس إيجابا على الاتحاد ومساره التكاملي، لأن القوى الكبرى داخل الاتحاد هي صمام الأمان وراعي المشروع الأوروبي، وهذا لن يكون إلا بوضع مصلحة الاتحاد فوق كل الاعتبارات والمصالح الوطنية، وتغليب المصلحة العامة للاتحاد على المصلحة الخاصة للدول، ولا يكون ذلك إلا بالجلوس إلى طاولة الحوار، ووضع القضايا محل الخلاف للنقاش المشترك من أجل الوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتجعل مصلحة الاتحاد وخدمة التكامل الأوروبي قبل كل شيء.
وهذا سيؤدي إلى نجاح عملية الاندماج في أوروبا بالشكل الذي نصت عليه اتفاقية ماستريخت وأكدته اتفاقية أمستردام، وأقره الدستور الأوروبي ومعاهدة لشبونة، خاصة فيما يتعلق بالسياسة التوسعية للاتحاد الأوروبي وضم معظم دول شرق أوروبا ودول البلقان.
ويبدو أن هذا الاحتمال وارد جدا، حيث دخل البناء الأوروبي في مرحلة متقدمة مع بعث عملته الموحدة، وهو ما سيخلق انعكاسات متعددة الأبعاد خاصة على دول الجوار الجغرافي، إذ أن اقتصاديات هذه الدول مرتبطة

ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأوروبي على جميع المستويات (التبادلات التجارية، حركة رؤوس الأموال)، أكثر من ذلك إن هذا الارتباط يزداد تعمقا يوما بعد يوم.[1]

المتغير الثاني:العلاقة بين قوى التفكك وقوى التكامل.

إذا استمرت الحاجة إلى تطوير وتعميق البناء الأوروبي لمواجهة تحديات العولمة وصعود القوى الجديدة، وأدرك الأوروبيون الحاجة لذلك، فإن طموحات التكامل والقوى المؤيدة لها ستزيد، في مقابل ضعف وتناقص قوى التفكك، وهذا ما نلحظه الآن في تطورات المشهد الأوروبي، حيث أنه وحسب رأينا الخاص يتم قطع الطريق أمام وصول اليمين المتطرف للسلطة في سياسة متعمدة الهدف منها لجم قوى التفكيك وفتح المسار أمام قوى التكامل.

وكمثال بسيط لذلك ما حدث في فرنسا بعد فشل المرشحة اليمينية الشعبوية (مارين لوبان) التي كانت تتمتع بحظوظ كبيرة في الفوز بانتخابات 2017، إلا أن مناهضتها لأوروبا الخط الاستراتيجي المهم في السياسة الفرنسية والأوروبية على حد سواء، ومخالفتها لمصالح رجال النفوذ الليبراليين وتوجهاتهم، جعل طريقها إلى قصر الاليزيه صعبة وغير معبدة.[2]

ونتصور في الأخير أنه إذا استطاعت دول الاتحاد الأوروبي والدول المؤهلة للانضمام من بناء علاقة تشاركية، تقوم على فكرة التضامن الذي يمليه القرب الجغرافي وتشابك المصالح وتستبعد فيه الخلافات الضيقة وفكرة الزعامة والنفوذ والتطرف، فإن احتمالات نجاح المشروع التكاملي الأوروبي ستكون كبيرة، قد تصل إلى التوحيد السياسي، بمعنى الدولة الواحدة.

---

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص136.

[2] ماهر قنديل، الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2017: القوى المؤثرة في المشهد السياسي وحظوظ المرشحين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص21. متحصل عليه من: تاريخ الدخول: 2017/02/07 21:00 h.

المتغير الثالث: التناسب بين القوى الدولية والعلاقة معها

مواصلة واستمرار الدعم الأمريكي للمسار التكاملي، والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن الدول الأوروبية لا تملك نفس القوة الرادعة، لتقوم بالدفاع عن نفسها ضد أي هجوم نووي روسي، فالهاجس الأمني جعل أوروبا تعتمد بشكل ملحوظ في الدفاع عن نفسها على الولايات المتحدة الأمريكية، فالتزام الولايات المتحدة باستمرار وجود قوات نووية أمريكية للدفاع عن أوروبا (المظلة النووية) أعطاها تأثيرا سياسيا لايمكن لأوروبا أن تتجاهله حتى في ظل تنامي النزعة الاستقلالية بين الدول الأوروبية مؤخرا.[1]وبالرغم من أن هناك مصالح أمريكية وراء هذا الدعم للاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا لا ينفي مصلحة الاتحاد من هذا الدعم في استكمال مساره التكاملي، في وجود قوة أمريكية ترعى هذا التكامل وتساعد في توسيعه وتعميقه، كما أن نجاح التعاون الصيني الأوروبي في المجال الاقتصادي وانتقاله إلى الجانب السياسي خاصة وأن الصين تعتبر قوة اقتصادية لا يستهان بها وفاعل مهم في النظام الدولي، سوف يعطي المسار التكاملي الأوروبي دفعة قوية، خاصة في الجانب الاقتصادي، وقد عبر عن ذلك نائب رئيس مجلس الدولة الصيني (لي كه تشيانغ) بقوله:"عندما يتكامل الشيء المصمم في أوروبا مع المصنوع في الصين، وعندما تتكامل التكنولوجيا الأوروبية مع السوق الصينية، ستكون النتائج رائعة" .[2]

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص192.

[2] المركز العربي للمعلومات، **العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي**، متحصل عليه من:http://www.arabsino.com . الدخول: 2017/02/04 h18:00.

الخاتمة

من المؤكد أن ديناميكية البناء الأوروبي وقدراته الإدماجية المبنية على ثنائية التوسيع والتعميق من شأنها أن تذلل كثيرا من العقبات أمام مسيرة الوحدة الأوروبية، إلا أنه من المؤكد أن أوروبا ستكون في مفترق طرق في المستقبل المنظور، لكون هذه القدرات الأوروبية كانت قادرة على أن تذلل العقبات بين دول امتلكت رؤية إستراتيجية واحدة لمسار الوحدة الأوروبية، على عكس ما يجري الآن حين أصبحت هناك رؤى مختلفة لمستقبل الوحدة الأوروبية، وهو ما يجعل استمرار التجربة الأوروبية بنفس الآلية السابقة مسألة صعبة في المستقبل، وسيعزز من فرص ظهور توجهين أوربيين الأول يتبنى إستراتيجية التعميق التي تسير نحو الفيدرالية وتبني قطبا دوليا جديدا مستقلا على الساحة الدولية، والثانية أوروبا السوق (الاقتصادية) التي تتبنى إستراتيجية التوسيع العددي دون التركيز على تعميق هذه العلاقات.

وعلى ضوء دراستنا لمستقبل البناء الأوروبي في ظل إستراتيجية التوسيع/التعميق، يمكن أن نستخلص جملة من الاستنتاجات الأساسية:

– أن إستراتيجية التوسيع /التعميق أنتجت لنا مسارا تكامليا يجمع بين الكم والكيف في بناء الاتحاد الأوروبي، ويطبق افتراضات النظرية الوظيفية من خلال تطبيق ميكانيزم التدرج والانتشار.

– أن فرص نجاح مسار التكامل الأوروبي تكمن في التزامن بين عمليات التوسيع وعمليات التعميق، أما التركيز على إحدى العمليتين وإهمال الأخرى فينتج لنا حالة من عدم التجانس.

– التحديات التي تواجه المسار التكاملي الأوروبي ليست من جراء تطبيق إستراتيجية التعميق /التوسيع، وإنما هي من جراء اختلاف الرؤى في العديد من القضايا التي تخدم تطبيق هذه الإستراتيجية.

– التدرج القطاعي أعطى المسار التكاملي الأوروبي وقتا كافيا لتعميق هذا التكامل وخبرة كافية في تجاوز الأزمات.

– الإرادة السياسية والشخصيات الكاريزمية كان لها دور فعال في انتعاش واستمرارية المسار التكاملي.

– تعتبر الهشاشة الاقتصادية وضعف البنى التحتية للدول حديثة العضوية عامل معطل للتكامل الأوروبي.

– ضعف القوة العسكرية لدول الاتحاد الأوروبي وفشلها في التعامل مع العديد من الأزمات في المنطقة جعلها تفقد الكثير من بريقها وجاذبيتها لهذه الدول.

ويبقي أن رحلة بناء أو صناعة الوحدة الأوروبية منذ عام 1951 وحتى الآن، تعكس بصورة واضحة ديناميكية التجربة وحيويتها، وقدرتها على اكتساب خبرة ساعدتها على تجاوز العديد من الصعاب والتحديات، وربما قيمتها الأساسية، بنجاحها في تحويل الحلم الأوروبي إلى واقع، انتقل بخطوات ثابتة من مرحلة السوق إلى الاتحاد، على اعتبار أن حجم الصعوبات كان كبيرا، وأن المسافة التي تفصل بين الواقع والحلم كانت كبيرة أيضا.

وقد نجحت مسيرة الوحدة الأوروبية في التقدم، وعكست نموذجا في العمل والبناء نجح في صناعة وحدة، لم يتوقعها الكثيرون، وهي بذلك تقدم رسالة إلى العالم العربي، ربما يستفيد منها في حال إذا رغب في تطوير قدراته الداخلية والاعتراف بتواضع طموحاته ورغبته في الإنجاز ولو المحدود، وأن يخرج من دائرة الشعارات العامة المنعزلة عن الواقع، حيث صار على العالم العربي أن ينفتح على قيم المسيرة الأوروبية في بناء تجربة مثيرة وناجحة رغم الأزمات، من خلال تسليط الضوء على أبرز قيم هذه التجربة ووسائلها لكي تفيد المنطقة العربية في البحث عن صيغ جديدة لنهضتها تتجاوز الانعزال الإقليمي لكل دولة، والشعارات القومية التي تُردد على سبيل الديكور للاستهلاك المحلي.

التوصيات:

– يجب على الدول العربية عامة والمغاربية خاصة اخذ العبرة من التجربة الأوروبية في التكامل واستخلاص الدروس من اجل البحث الجاد في سبل إنعاش مشروع إتحاد المغرب العربي.

– على الدول العربية تجاوز كل الخلافات التي تحول دون نجاح المبادرات التكاملية العربية، لأن المنطقة العربية على عكس المنطقة الأوروبية لديها الكثير من الروابط وأسباب التكامل التي تجعل من هذه التجربة أنجح من غيرها من التجارب التكاملية.

– يجب توفر إرادة سياسية فعالة وزعماء سياسيين كاريزميين، يكون لهم دور فعال في إنجاح التجربة التكاملية العربية والمغاربية.

– إن الانعزال الإقليمي والانطواء على الذات لن يزيد الدول العربية إلا ضعفا وشتات، والحل في بعث مسارات التكامل من أجل تكوين تكتل عربي لديه قوة المواجهة والدور الفعال إقليميا ودوليا.

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

1. المصادر:

- القرآن الكريم.

2. القواميس:

- أحمد سعيفان،**قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**،(لبنان: مكتبة لبنان ناشرون،2004).
- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،(لبنان: مكتبة لبنان،1993)

3. الكتب:

- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).
- إنتوني جيدنر، **الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، تر(أحمد زايد، محمد محي الدين)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2010)
- بول هيرست، غراهام طومبون، **ما العولمة**، تر(فالح عبد الجبار)،(الكويت: مطابع السياسة،2001).
- حسين بوقارة،**التكامل في العلاقات الدولية**،(الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،2008).
- جاك فونتال،**العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد**،تر(محمود إبراهيم)،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009).
- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007).

- جون بيليس،ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر(مركز الخليج للأبحاث)،(دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004).
- جون بيندر، سايمون أشرود، **الإتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**،تر (خالد غريب علي)،(القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة،2015).
- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق**، (ليبيا: دار الرواد، 2002).
- عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).
- عمر ابراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**،(ليبيا: منشورات جامعة قار يونس،2008).
- كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، تر(مركز الخليج للأبحاث)،(دبي: مركزالخليج للأبحاث،2001).
- محمد محمودالإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
- مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**،(عمان:الاكاديميون،2012).
- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
- صلاح الدين حسن السيسى، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية** ،(القاهرة: دار الفكر العربي،2007).
- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**،(لبنان: دار الكتاب العربي،1985)
- والتر هولشتين، **أوربا المتحدة**، تر(رياض الشيخ)، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والطبع والتوزيع،1965).

- هنري كسنجر، **النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**،تر(فاضل جكتر)،(لبنان: دار الكتاب العربي،2015).
- هيفي أمجد حسن، **أثر عولمة حقوق الإنسان على مبدأ السيادة**، (أربيل: [ب د ن]، 2005)

4. المجلات والدوريات:

- عمرو الشوبكي، «أوروبا من السوق إلى الاتحاد صناعة وحدة»،كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام، السنة 14،العدد 141،جويلية 2004.
- عمر علي الدليمي، حاتم حمدان إبراهيم الشجيري،''التوسع في وقوع المصدر حالا في القرآن الكريم''، مجلة الأستاذ،العدد212،المجلد الأول،2015[جامعة الأنبار، كلية العلوم الإسلامية، الفلوجة، قسم اللغة العربية].

5. الدراسات غير المنشورة:

- أمحمد بن زايد، توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية رهانات وآفاق،(مذكرة ماجستير)،جامعة الجزائر،2007.
- حجار عمار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي،(مذكرة ماجستير)،جامعة باتنة،2006.
- خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، (مذكرة ماجستير)، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014.
- شمس الدين معنصري،الآليات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان،(مذكرةماجستير)،جامعة بسكرة،2011.
- عبد الحميد العيد الموساوي، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد،2002.
- لبنه جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج،(مذكرة ماجستير)،جامعة تشرين اللاذقية،2004.

6. المواقع الالكترونية:

- السيد سليم، الاتحاد الأوروبي لاعب مستقل، اطلع عليه: 2017/03/12http://www.mafhoum.com.

تاريخ الدخول: 2017/01/22،08:20 h.

- جوزيف ناي، خطوات أوروبا التالية، تر(مايسة كامل)2005،متحصل عليه من:http://www.project-syndicate.org

تاريخ الدخول: 20017/02/12h 20: 19.

- عبد الحكيم الفلالي، الاتحاد الأوروبي نحو اندماج كامل، متحصل عليه من:http://www.Madariss.fr

تاريخ الدخول: 2017/04/09 00:35 h.

- عفيف رزق، الاتحاد الأوروبي من معاهدة روما إلى معاهدة لشبونة، جريدة المستقبل، العدد3516،الأحد20 كانون الأول 2009،لبنان. متحصل عليه من:http://www.almustaqbal.comتاريخ الدخول: 2017/03/19 h08:45.

- صفاء نعيمي،9 أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، متحصل عليه من: .http://www.cnbcarabia.comتاريخ الدخول: 2017/04/18 08:00 h.

- ماهر قنديل، الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2017: القوى المؤثرة في المشهد السياسي وحظوظ المرشحين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، متحصل عليه من: http://www.dohainstitute.org تاريخ الدخول: 2017/02/07 21:00 h.

- نذير رضا، دعاية روسيا ومخاوف جيرانها: أسألوا عن أوروبا الشرقية، جريدة المدن الالكترونية، السبت2016/11/26، متحصل عليه من :www.almodon.comتاريخ الدخول: 2017/03/18 23:00h.

- يسرا الشرقاوي، "معاهدة لشبونة...الدستور الأوروبي سابقا" مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه:http://www.siyassa.orgتاريخ الدخول: 2017/04/18 16:30h.

- الاتحاد الأوروبي...قراءة في أهم الاتفاقيات التي ميزت مسار التأسيس، جريدة التجديد الالكترونية، يوم 2003/10/18، متحصل عليه من: http://www.maghress.com تاريخ الدخول: 2017/04/12 h20:20.
- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، **مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، متحصل عليه من: www.politics.dz.com تاريخ الدخول:2017/05/04 الساعة 15:30.
- وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألماني للأعلام، الهيئة الألمانية للتبادل العلمي DAAD، متحصل عليه http://m.almania.diplo.de. تاريخ الدخول: 2017/03/23 12:00 h.
- المركز العربي للمعلومات، العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي، متحصل عليه من:http://www.arabsino.com. تاريخ الدخول: 2017/02/04 h18:00.
- معجم لسان العرب، اطلع عليه من: http://www.almaany.com تاريخ الدخول: 2017/02/18 h10:00/02/18.

II. **باللغة الأجنبية:**

A. **Périodiques :**

- OlliRehn ,**l'élargissement de l'ue** ,(Bruxelles,2009) .
- G Casasus **,La dialectique entre élargissement et approfondissement de l'union européenne**,(2013).
- Richard Stock**, La tension entre l'élargissement et approfondissement de l'union européenne**, (Center Schuman ,2012).

B. **Internet :**

- Wessels, Stark Hans, "Evolutions possibles de l'Union européenne", Politique étrangère, n°1,61année, 1996, 27/04/2017, de:www.persee.fr/doc/p

ملخص الدراسة:

أ. بالعربية:

إن دراسة موضوع مستقبل البناء الأوروبي في ظل إستراتيجية التوسيع والتعميق، تستوجب تسليط الضوء على أهم النظريات التي تم تبنيها من طرف الدول الأوروبية من اجل وضع الأسس المتينة لهذا التكامل، والتي تضمن ثباته واستمراره، وتعتبر النظرية الوظيفية بشقيها التقليدي والمعاصر أهم هذه النظريات، حيث طرحت فكرة أن تكون البداية والانطلاق من التعاون في الجوانب الاقتصادية وفي القضايا الجزئية، ثم التدرج والانتشار من خلال توسيع التعاون في مجالات أخرى حتى الوصول إلى قضايا السياسة العليا والتوحيد السياسي، وهذا ما ينطبق على التجربة الأوروبية، التي انطلقت بست دول كونت جماعة الفحم والصلب سنة 1951، لتتدرج في التكامل من قطاع إلى آخر من خلال المرور بتوحيد السياسات الزراعية ثم التجارية بفتح الحدود وتسهيل حركة الأفراد والسلع ثم التوحيد النقدي بإصدار عملة (اليورو)، وصولا الى التشكيلات المؤسسية والسياسية، من مجلس ومفوضية وبرلمان ومحكمة اتحادية إلى الانتقال لقضايا الأمن والسياسة الخارجية.

وقد تبنى الاتحاد الأوروبي إستراتيجية تكاملية مبنية على ثنائية التوسيع والتعميق، حيث يقصد بالتوسيع فتح باب العضوية لدول جديدة في الاتحاد من أوروبا الوسطى والشرقية، بشرط أن تتوفر فيها شروط التنمية والديمقراطية حسب ما حددته معاهدة كوبنهاغن، وقد اتبع الاتحاد الأوروبي هذه الإستراتيجية في زيادة عدد الدول الأعضاء من ست دول مؤسسة إلى 27 دولة أوروبية منضمة، أما التعميق فيقصد به زيادة درجة التوحيد والتكامل من خلال الانتقال من قطاع تكاملي إلى آخر واستحداث مؤسسات وهياكل تكاملية تطمح في المستقبل أن تحل محل الدول الوطنية، وقد تجلى هذا من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي تم فيها استحداث عدة أجهزة اتحادية تشرف على الجماعة الأوروبية ككل وتسير هذا التكامل وتعمقه.

إلا أن تطبيق هذه الإستراتيجية لم يأتي سهلا وإنما اعترضه العديد من الصعوبات والعراقيل تمثلت في عراقيل سياسية كاختلاف التوجهات والسياسات لبعض الدول خاصة الكبرى منها بالإضافة إلى قضايا الروح الوطنية والولاء للدولة القومية والسيادة الوطنية...، وعراقيل اقتصادية كان أهمها الاختلاف حول المساعدات المالية التي يتم صرفها من أجل تأهيل الدول الحديثة العضوية، بالإضافة إلى العديد من التحديات الداخلية والدولية وبروز الحركات الانفصالية والاتجاهات السياسية المتطرفة، كل هذه القضايا جعلت مستقبل الاتحاد الأوروبي مرهون بتجاوز هذه الصعوبات من اجل المضي قدما نحو استكمال مشاريعه التكاملية.

هذا ما جعلنا نطرح تصورا مستقبليا لهذا التكامل من خلال طرح ثلاث سيناريوهات مبنية على عدة متغيرات، أما المتغيرات فقد تم حصرها في ثلاث هي:

- **المتغير الأول:** نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا)، وأثره على المشروع التكاملي الأوروبي.
- **المتغير الثاني:** العلاقة بين قوى التفكك وقوى التكامل.
- **المتغير الثالث:** التناسب بين القوى الدولية والعلاقة معها (الولايات المتحدة، روسيا، الصين)

أما السيناريوهات فتمثلت في السيناريو الاتجاهي (بقاء الوضع على حاله)، سيناريو الفشل (فشل المشروع التكاملي)، سيناريو النجاح (النجاح في تحقيق الحلم الأوروبي).

ب. بالفرنسية:

L'étude du sujet de l'avenir de la construction européenne à la lumière de l'élargissement et l'approfondissement de la stratégie, nécessite mettant en lumière les théories les plus importantes qui ont été adoptées par les pays européens afin d'établir une base solide pour cette intégration, qui assure la stabilité et la continuité, la théorie du foctionnalisme avec ces deux parties tradionelles et contomporaines est considerér comme la théorie la plus importantes, où il a soulevé l'idée d'être le début et le début de la coopération dans les aspects économiques et les questions partielles, puis le gradient et la propagation à travers l'élargissement de la coopération dans d'autres domaines afin que l'accès à la politique générale et les questions d'unification politique, et cela vaut pour l'expérience européenne.Ce qui a été lancé dans six pays ont formé le groupe de charbon et d'acier en 1951, l'intégration allant d'un secteur à l'autre par l'unification du trafic des politiques agricoles et des frontières ouvertes au commerce et à faciliter la circulation des personnes et des biens, et la consolidation de l'argent en émettant de la monnaie (euro), en baisse aux formations institutionnelles et politiques du Conseil et de la Commission Parlement et un tribunal fédéral de passer aux questions de sécurité et de politique étrangère.

L'Union européenne a adopté une stratégie complémentaire basée sur l'elargissement et l'approfondissement, ce qui signifie que l'expansion de nouveaux états ouvert dans l'Union de l'Europe centrale et orientale, à condition que le développement et les conditions démocratiques sont disponibles telles que définies par le traité de Copenhague, a suivi la stratégie de l'Union européenne pour augmenter le nombre de pays membres de l'institution de six pays à 27 pays européens liés, tandis que l' approfondissant est destiné à augmenter le degré de normalisation et l'intégration par le passage d'un secteur complémentaire à l'autre et le développement des institutions et des structures complémentaires aspirent à l'avenir pour remplacer les Etats nationaux, cela a été démontré par des accords Traités auxquels le développement de plusieurs organes fédéraux supervisant la Communauté européenne dans son ensemble et gérent cette intégration et approfondissent.

Cependant, la mise en œuvre de cette stratégie n'a pas été facile, mais lui a intercepté de nombreuses difficultés et obstacles tes que les orientations politiques de certains pays, en particulier les principaux sont, en plus de l'esprit national et la loyauté envers les questions de souveraineté de l'État-nation et nationaux ... et les obstacles à la différence économique, le plus important au sujet de l'aide financière qui est déboursés pour la remise en état des états membres modernes, en plus de nombreux défis nationaux et internationaux et l'émergence des mouvements séparatistes et les tendances des extrémistes politiques, toutes ces questions ont fait

l'avenir de l'Union européenne est soumise à contourner ces difficultés pour aller de l'avant Vers la fin de ses projets complémentaires.

Voilà ce qui nous a fait demander une vision pour l'avenir de cette intégration en proposant trois scénarios en fonction de plusieurs variables, les variables ont été comptés nous avons trois (3) variables :

- **La première variable** : la relation entre les pouvoirs centraux au sein du modèle de l'Union européenne (Allemagne, France, Grande-Bretagne) et son impact sur le projet d'intégration européenne.

- **La seconde variable** : la relation entre les forces de désintégration et les forces d'intégration.

- **La troisième variable**: proportionnalité entre les puissances internationales et les relations avec (les Etats-Unis, Russie, Chine).

Les scénarios étaient les suivants:
le vecteur de scénario (de survie du statu quo), un scénario d'échec (échec du projet d'intégration), un scénario de succès (succès dans la réalisation du rêve européen).

الفهرس:

1. مقدمة..... أ
2. الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة..... 08
3. المبحث الأول: قراءة في نظريات التكامل والاندماج التي تبناها الإتحاد الأوروبي..... 08
4. المطلب الأول: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة 08
5. المطلب الثاني: النموذج الأوربي في التكامل الوظيفي..... 15
6. المبحث الثاني: مفهوم إستراتيجية التوسيع والتعميق..... 22
7. المطلب الأول: مفهوم التوسيع..... 22
8. المطلب الثاني: مفهوم التعميق..... 28
9. المطلب الثالث: التقاطعات بين التوسيع والتعميق..... 30
10. الفصل الثاني: تطبيقات إستراتيجية "التوسيع/التعميق" في التكامل الأوروبي..... 33
11. المبحث الأول: مراحل تطبيق إستراتيجية التوسيع/التعميق..... 33
12. المطلب الأول: مراحل التوسيع..... 33
13. المطلب الثاني: مراحل التعميق..... 42
14. المبحث الثاني: صعوبات وعوائق تطبيق الإستراتيجية..... 52
15. المطلب الأول: صعوبات ذات طابع سياسي..... 52
16. المطلب الثاني: صعوبات ذات طابع اقتصادي..... 57
17. الفصل الثالث: سيناريوهات مستقبل الإتحاد الأوروبي..... 60
18. المبحث الأول: السيناريو الاتجاهي..... 61
19. المبحث الثاني: سيناريو الفشل..... 63

20. المبحث الثالث: سيناريو النجاح..... 67

21. الخاتمة..... 70

22. قائمة المراجع 73

23. ملخص الدراسة.....78

24. الفهرس..... 82